(ISSN: 2356 - 9492)

# آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وسبل مواجهتها

**دكتور / أسراء حسين عزيز محمد حجازي**

**المستخلص**

ظهر في نهاية عام 2019م فيروس كورونا في الصين ومن ثم بداء انتشاره بسرعة في جميع أنحاء العالم فلم تسلم من هذه الجائحة أي دولة في العالم. وأختلف تأثير الجائحة على الدول حسب استعدادات وإمكانيات كل دولة من حيث الاستعدادات والامكانيات المتاحة للدولة واقتصادياتها، قد استعدت الدول للأزمة من حيث التوعية بالمرض ودعم القطاعات الاقتصادية والأفراد وتأمين متطلبات الجائحة من توفير الخدمات الطبية والاغذية وتأمين احتياطيات غذائية للأزمة.

هذا وقد رافق ظهور المرض اتخاذ العديد من الدول لبعض الإجراءات القسرية المتمثلة في فرض إجراءات الحجر الصحي والعزل وغلق الحدود البرية والبحرية وتعليق مختلف الرحلات الجوية الداخلية والخارجية. وتبعاً لذلك عانت سائر مناحي الحياة منها الأقتصادية والأجتماعية والثقافية والدينية وحتى النفسية من هذه الجائحة فمن الناحية

# آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وسبل مواجهتها

**د.** أسراء حسين عزيز محمد حجازي

**مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**

الاقتصادية مثلاً نجد أن معظم القطاعات الاقتصادية أصيبت بتوقف الانتاج أما جزئياً أو كلياً فهناك قطاعات أصيبت بشلل تام مثل السياحة وشركات الطيران والمطاعم.

وقد حاول فريق من العلماء الاجابة عن السؤال الذي يطرحه الكثيرون حول نشأة فيروس كورونا المستجد وحقيقة انتقالة من الحيوانات الي البشر بعد الاتهامات المتبادلة بين كل من الصين والولايات المتحدة فقد قارن فريق العلماء الذي كان من الولايات المتحدة والصين وأوروبا أنماط طفرات SARS–CoV–2 والفيروس المسبب لمرض "كوفيد–19" بالفيروسات الأخرى وخلقوا تاريخاً تطورياً للفيروسات ذات الصلة وأكتشف العلماء أن السلالة المسئولة عن انتاج الفيروس الذي تسبب في جائحة كوفيد–19 كانت موجودة في الخفافيش مؤكدين في تحليلاتهم وبشكل جماعي أن الخفافيش هي الخزان الرئيسي لسلالة SARS–CoV–2.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج منها: المنهج التاريخي لمعرفة الماضي ومن أجل الإدراك الصحيح للحاضر والتنبؤ بالمستقبل ضمن أسس منهجية تخضع للمعايير العلمية. والمنهج الوصفي في محاولة وصف الدراسة وصفا موضوعيا وحياديا يخضع للواقع الملموس والمحسوس. والمنهج التحليلي وهو تحليل الدراسة بما وفرته المراجع والمصادر المختلفة.

.

**Abstract:**

(ISSN: 2356 - 9492)

At the end of 2019, the Corona virus appeared in China and then began to spread rapidly throughout the world, and no country in the world was spared from this pandemic. The impact of the pandemic on countries differed according to the preparations and capabilities of each country in terms of the preparations and capabilities available to the state and its economies. Countries have prepared for the crisis in terms of raising awareness of the disease, supporting economic sectors and individuals, and securing the requirements of the pandemic from providing medical and food services, and securing food reserves for the crisis.

The emergence of the disease was accompanied by many countries taking some coercive measures, such as imposing quarantine and isolation measures, closing land and sea borders, and suspending various internal and external flights. Accordingly, all aspects of life, including economic, social, cultural, religious and even psychological, have suffered from this pandemic. For example, in economic terms, we find that most economic sectors have stopped production, either partially or completely. There are sectors that have been completely paralyzed, such as tourism, airlines, and restaurants.

A team of scientists tried to answer the question that many ask about the origin of the emerging corona virus and the fact of its transmission from animals to humans after mutual accusations between China and the United States. The team of scientists that

was from the United States, China and Europe compared the patterns of SARS-CoV-2 mutations and the virus Scientists discovered that the strain responsible for producing the virus that caused the Covid-19 pandemic was present in bats, confirming in their analyzes and collectively that bats are the main reservoir of the SARS-CoV-2 strain. . This study has relied on a set of approaches, including: the historical approach to knowing the past and for the correct realization of the present and prediction of the future within methodological foundations subject to scientific standards. The descriptive approach is in attempting to describe the study objectively and impartially, subject to tangible and tangible reality. The analytical method is the analysis of the study, including the references and various sources provided.

**مقدمة**

ظهر في نهاية عام 2019م فيروس كورونا في الصين ومن ثم بداء انتشاره بسرعة في جميع أنحاء العالم كانتشار النار في الهشيم،ولم تسلم من هذه الجائحة أي دولة في العالم. وأختلف تأثير الجائحة على الدول حسب استعدادات وإمكانيات كل دولة من حيث الاستعدادات والامكانيات المتاحة للدولة واقتصادياتها، حيث استعدت الدول للأزمة من حيث التوعية بالمرض ودعم القطاعات الاقتصادية والأفراد وتأمين متطلبات الجائحة من توفير الخدمات

(ISSN: 2356 - 9492)

الطبية والاغذية وتأمين احتياطيات غذائية للأزمة وما يترتب عليها، من الغلق والعزل التي تفرضه الجائحة للوقاية منها.

وقد اعتبر الخبراء أن هذا الفيروس الخطير يعد بمثابة أزمة صحية واجتماعية ذات بعد عالمي، حيث اعتبرت منظمة الصحة العالمية بأن انتشار المرض السريع أصبح يمثل وباء عالمياً مما يتطلب إعلان حالة طوارئ صحية أثرت بشكل كبير على المعاملات الوطنية والدولية بين الأفراد والمؤسسات أياً كانت الصفة التي تكتسبها هذه المعاملات تجارية أو سياسية أو اقتصادية.

هذا وقد رافق ظهور المرض اتخاذ العديد من الدول لبعض الإجراءات القسرية المتمثلة في فرض إجراءات الحجر الصحي والعزل وغلق الحدود البرية والبحرية وتعليق مختلف الرحلات الجوية الداخلية والخارجية.

طبيعياً لم تكن المجتمعات العربية في منأى عن ما شهده العالم من انتشار وباء كوفيد19 هذه الجائحة التي فرضت تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة رافقها شلل شبه كلي للصناعة والسياحة والتجارة والحركة النقلية والسياحة.

الحقيقة أن الوباء وجه أنظارنا الى الاهتمام بما هو آت بالنظر الى تموضع الأمن المجتمعي في صلب الواقع المعايش والواقع الوبائي المفروض الذي تعيشه البشرية جمعاء، لأصدق تعبيرا على عسر الأزمة الأمنية والصحية التي يتخبط فيها العالم ككل.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج منها: المنهج التاريخي لمعرفة الماضي ومن أجل الإدراك الصحيح للحاضر والتنبؤ بالمستقبل ضمن أسس منهجية تخضع للمعايير العلمية. والمنهج الوصفي في محاولة وصف الدراسة وصفا موضوعيا وحياديا يخضع للواقع الملموس والمحسوس. والمنهج التحليلي وهو تحليل الدراسة بما وفرته المراجع والمصادر المختلفة.

وعليه فقد قسمنا الدراسة داخل هذا البحث الى ثلاثة فصول الأول منها تحت عنوان ماهية جائحة كورونا والآثار القانونية المترتبة عليه وفيه تناولنا الجائحة من حيث تعريفها والإجراءات التي اتبعتها منظمة الصحة العالمية والدول كافة لمواجهة الأزمة وما ترتب عليها من آثار قانونية أما الفصل الثاني فقد كان تحت عنوان آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وقد تناولناه من خلال مبحثين هما انعكاسات جائحة كورونا على مستقبل العلاقات الدولية والثاني تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية.أما الفصل الثالث فقد تحدثنا فيه عن سبل مواجهة جائحة كورونا وفقاً للقانون الدولي في المبحث الأول والسياسات والإجراءات التي اتخذتها حكومات الدول والمنظمات الدولية والمحلية لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا في المبحث الثاني.

# آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وسبل مواجهتها

**د.** أسراء حسين عزيز محمد حجازي

**مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**

(ISSN: 2356 - 9492)

## الفصل الأول

## ماهية جائحة كورونا والآثار القانونية المترتبة عليه

شهدت نهاية 2019 حدثاً تاريخياً أرخى بظلاله على سكان الكرة الأرضية جمعاء. حيث كان له الوقع الجلل في صفوف كل مكونات المجتمع الدولي. فلقد شكل ظهور كوفيد–19 الفيروس التاجي بمدينة ووهان الصينية أواخر سنة 2019 الحدث الأبرز على مر العصور. فقدأدى انتشار فيروس كوفيد المستجد الى حدوث رجات علمية وسياسية واقتصادية واجتماعية على كل دول العالم،فقد أرغم كل الدول الى الدخول في عزلة مخافة حدوث إبادة جماعية من طرف الوباء القاتل فقد كان الفيروس سريع الانتشار ولذا لقب بالجائحة. واصطف جنود العلماء والسياسيين وأعلنت حالات الطوارئ الصحية ودخلت المجتمعات في نمط عيش جديد في بداية تبني سلوكيات اجتماعية جديدة قوامها التباعد الاجتماعي والاحتراز لتفادي الإصابة بهذا الوباء.

وقد شهد العالم تحولات عميقة بعد انتشار فيروس كوفيد–19، حيث تغيرت الأوليات الاقتصادية. والسياسية والاجتماعية، فقد دفع تفشي الوباء الى فرض حالة الطوارئ مع تزايد حالات الإصابة مما أثر على قطاعات عديدة من قطاعات الدول جميعاً.

فما هو فيروس كوفيد–19؟ وما الأضرار الناجمة والتأثيرات المستقبلية لتفشي هذه الجائحة؟

أسئلة تشكل في عمقها إشكالية بحثية يحاول هذا البحث الإجابة عنها وفق مقارنة كمية وكيفية تهدف الى تحليل ظاهرة الوباء والتعرف على أهم مخلفاتها باعتماد منهج تاريخي تحليلي ووصفي للظاهرة من خلال الإشكالية التالية:

على الرغم من التطور العلمي والتقني لم يتمكن العالم من فك لغز كوفيد–19. وبالرغم من التطور الاقتصادي للدول أضحت هذه الأخيرة على شفى حفرة من الانهيار فما السبيل الى التعافي من مخلفات هذا الوباء؟.

وعليه نقسم الدراسة داخل هذا الفصل المعنون تحت عنوان ماهية جائحة كورونا والآثار القانونية المترتبة عليه من خلال مبحثين جاء الأول موضحاً ماهية جائحة كورونا أما الثاني فاستعرضنا فيه الاثار القانونية المترتبة على تلك الجائحة.

# آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وسبل مواجهتها

**د.** أسراء حسين عزيز محمد حجازي

**مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**

## المبحث الأول

## ماهية جائحة كورونا

يعيش العالم منذ ديسمبر 2019 على وقع شبح جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، إذ يعد هذا الوضع استثنائياً من مختلف الجوانب، وسيشكل لا محالة منعطفاً كبيراً في تاريخ الانسانية جمعاء. ليس لخطورته على صحة الانسان فحسب بل لآثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أيضاً، فكما هو معروف لنا فإن مخاطر الأوبئة والأمراض عبر العصور أثارت الكثير من الأسئلة والاشكاليات، وهو نفس النقاش الذي تطرحه الآن جائحة كورونا باعتبارها وباء عالمي، أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية البشرية والتجارية والسياسية، فقد فرض تفشي الوباء على الدول اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير الاحترازية، كالعزل والحجر الصحي والتباعد الجسدي، وغلق الحدود البحرية والبرية وتعليق الرحلات الجوية، مما انعكس سلبا على الاقتصاد العالمي الذي دخل في حالة ركود حاد وانكماش مفاجئ، وبالتالي ظهور أزمة اقتصادي عالمية غير متوقعة فيما كانت التوقعات الاقتصاديه لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2020 تتنبأ بنسبة نمو مستقرة أو مرتفعة. فجاء تفشي فيروس كورونا ليتسبب في صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي.

وقد تناولت المعاجم العربية الوباء بوصفه مرضاً عاماً معدياً ينتشر بين الناس فيعمهم، وعبروا عنه باسم الطاعون بأنه، حتى إنهما مترادفان عند أرباب اللغة. وجعل الفيومي الطاعون بأنه الموت بسبب الوباء. وقد تبع في ذلك الرازي. وقد ذهب الأطباء العرب القدماء كابن سينا الى أن الوباء هو فساد الهواء واعتراض أهل الشرع بأن الوباء يصيب الله به من عباده من يشاء، بدليل اختلاط الناس بالمصاب، وعلى الرغم من ذلك فإن المرض ينتقل الى بعضهم دون الآخر، وربما يصيب بعض أهل البيت دون الآخرين[1].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الوباء بأنه (كل مرض قاتل معد ناجم عن فيروس أو بكتريا ضارة. يعم الناس بالموت أو يقتل منهم خلقاً كثيراً)، ومن ثم فالوباء يتحدد بقيدين: هما: القتل، والانتشار.

إن فيروس كورونا يدخل ضمن عائلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب أمراضاً ما بين نزلات البرد الى )، ومتلازمة الجهاز التنفسي الحادة MERS-COVأمراض أكثر حدة، مثل: متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (

[1]أحمد بن محمد بن على الفيومي- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير – المكتبة العلمية- بيروت- ص373 وما بعدها.

(ISSN: 2356 - 9492)

)، غير أن كورونا هو فيروس جديد أو سلالة جديدة من الفيروسات لم يعرفها البشر من SARS-COVالوخيمة ( قبل[1].

ويعد فيروس كورونا من الأمراض التنفسية المعدية، لكنه يؤثر أيضاً في القلب والأوعية الدموية، ويعاني معظم المصابين بفيروس كورونا أمراضاً تنفسية خفيفة الى متوسطة، والكثير منهم يتعافون دون الحاجة الى علاج خاص، وتشمل الأعراض الشائعة للفيروس الحمى والسعال وضيق التنفس وفقدان حاستي الشم والتذوق. وفي الحالات الأكثر شدة يمكن أن يتسبب الفيروس في الالتهاب الرئوي ومتلازمة الجهاز التنفسي الحادة والفشل الكلوي والموت. أما كبار السن وأولئك الذين يعانون من مشكلات طبية أساسية: مثل: أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة والسرطان هم أكثر عرضة للإصابة وحدة الأعراض لديهم. وينتشر فيروس كورونا بشكل أساسي عن طريق الهواء واللعاب أو إفرازات الأنف حينما يسعل الشخص المصاب أو يعطس، لذلك من المهم لحماية الآخرين استخدام أدوات العناية في أثناء وبعد السعال والعكس، كاستخدام المناديل وتعقيم الأيدى، فلمنع انتشار العدوى يجب على الأفراد غسل اليدين بانتظام، والتباعد الاجتماعي، وتغطية الفم والأنف عند السعال والعطس، واستخدام أقنعة الوجه، وتجنب التواصل عن قرب مع أي شخص تظهر عليه أعراض أمراض الجهاز التنفسي، مثل السعال، والعطس[2].

قدمت منظمة الصحة العالمية مجموعة من المبادئ التي ينغي للدول الأخذ بها عند وضع خططها الاستراتيجية في التعامل مع تداعيات الوباء، وتتمثل تلك المبادئ فيما يأتي[3]:

أ – أن تكون القرارات مبنية على خطوات واضحة مستنيرة بأفضل المعلومات المتاحة، لأن وضع خطوات واضحة سيسهل صنع القرار متعدد القطاعات. وعندما تكون البيانات والأدلة المتعلقة بفعالية وتكلفة تدابير معينة ناقصة، يجب على الدول جمع وتقييم المعلومات من مصادر مختلفة لتوجيه قراراتها.

---

( 1 )World Health organization. (2020). About COVID-19, Retrieved from: http://www.emro.who.mt/health-topics/corona-virus/about-covid-19.html , COVID-19 and vascular disease. (August 2020). EBioMedicine, Retrieved from: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7438984/

(2)World Health organization. (October 2020). Coronavirus disease (COVID-19), Retrieved from: https://www.who.int/emergrncies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/q-a-coronaviruses

(3)PolITICO. (November 2020). How to minimize the impact of the coronavirus on the economy, POLITICO, Retrieved from: https://www.politico.eu/article/how-to-minimize-the-impact-of-the-coronavirus-on-the-economy/

ب – يجب تأسيس تصور طبيعي جديد في البلدان، فيالأخذ في الاعتبار العوامل التي تسهم في تخفيف المخاطر، كسلوكيات الحماية الشخصية، مثل: التعقيم وغسل الأيدي باستمرار وارتداء الكمامة، والعمل عن بعد، والخروج من المنزل في الحالات الضرورية فقط، ومراعاة التباعد الاجتماعي، ويجب تنفيذ هذه التدخلات الجديدة حتى يتم التخلص بشكل تام من وباء كورونا، كما أنه من المهم بشكل خاص تنفيذ تدابير للتخفيف من مخاطر انتقال العدوى في الخدمات والأنشطة الأساسية المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية، مثل: المرافق العامة، ووسائل النقل والمؤسسات الخدمية.

ج – التنفيذ المرحلي لتدابير الرقابة على أساس معايير محددة سلفاً، فيجب تنفيذ التدابير بطريقة تدريجية، وليس دفعة واحدة، حيث أن تبدأ الدول في إجراء التدابير والتغيرات في مناطق جغرافية أو سكنية معينة، وقياس النتائج التي أسفرت عنها ومقارنتها بالنتائج المرجوة أو المتوقعة عند تطبيقها، ومن ثم تعميمها تدريجياً على المناطق الأخرى.

د – اتخاذ القرار بالمشاركة مع القطاعات الرئيسة بالدول، كوزارة المالية، ووزارة التضامن الاجتماعي، أو الهيئات والوزارات المسئولة عن النسق المجتمعي، وذلك من أجل فهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للوباء ووضع المقترحات والبدائل والسبل كافة التي يمكن اتباعها لمكافحة ومواجهة هذه الآثار واختيار أنسبها وأمثلها.

هـ – حماية الفئات الضعيفة: ومن بينهم كبار السن وذو الإعاقة أو المشردون واللاجئون والسجناء، مع الخطوات المتبعة في سبيل تقليل مخاطر نشر العدوى وتفشي الوباء بين السكان، يجب الأخذ في الاعتبار الظروف المعرض لها فئات من المواطنين والتي تؤثر فيهم ليس فقط صحياً وإنما اقتصادياً، ويظهر هنا دور المؤسسات غير الربحية في مساعدة تلك الفئات المعرضة لخطر فقدان الدخل، نتيجة فقد أعمالها أو توقف الأعمال التي يمتهونها، وأيضاً انخفاض الوصول الى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، وزيادة العزلة الاجتماعية، وعدم القدرة على العزلة الذاتية في حال الاصابة خاصة مع ظروف المعيشة المزدحمة، كما ينبغي تطوير آليات للاستجابة للزيادات المحتملة في العنف الأسري وانتهاكات حقوق الانسان.

**وهناك العديد من الخطوات المتبعة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا:**

(ISSN: 2356 - 9492)

يقترح خمس خطوات يمكن للدول الاعتماد عليها عند تنفيذها استراتيجيات التدخل غير الدوائية، وتتمثل هذه الخطوات فيما يأتي:

1 – أن تّقيم الدولة قدرة قطاع الصحة لديها[1]:

إن المؤسسة الأولى والأهم في خطة أي دولة لمواجهة تفشي وباء كورونا وتداعياته هي وزارة الصحة، فهي من تضع خطة مواجهة تفشي الوباء الخاصة بالدولة ونظام تتبع المخالطين للمصابين، ويجب أن تكون خطة مواجهة التفشي المحلية قادرة على تلقي ومشاركة ومعالجة البيانات من وإلى المصادر والجهات المعنية في الوقت المناسب لمنع انتشار الفيروس والسيطرة عليه لأقصى درجة، وهناك مجموعة من الاجراءات الواجب أخذها في الاعتبار في أثناء تصميم خطة المجابهة المحلية، تتمثل فيما يأتي:

– أن تشكل الدولة من القدرات العلمية والقيادية الخبيرة المتوفرة بنظام الصحة العامة المحلي لتصميم وتنفيذ خطة مواجهة تفشي الوباء.

– يجب أن تكون الأدوار والمسئوليات الخاصة بفريق تصميم وتنفيذ خطة مواجهة تفشي الوباء واضحة.

– إن الهدف الأول الذي تسعى الدولة الى تحقيقه هو مكافحة العدوى وحماية صحة المواطنين.

– أن توفر الإمكانيات لقطاع مكافحة العدوى في الخدمة الصحية الوطنية المستلزمات المادية، من أقنعة للوجه وملابس للأطباء وأجهزة التنفس الصناعية.

– أن تكون وزارة الصحة هي المسئولة عن توزيع وإمداد المرضى بفيروس كورونا باللقاح – بعد اكتشافه – وتتبع تلك الحالات للتأكد من فاعلية اللقاح في وقف أعراض المرض والتغلب عليه.

– ستكون الخطة المحلية المستخدمة لمواجهة تفشي الفيروس قادرة على تلقي ومشاركة البيانات من وإلى عدد من القطاعات ذات الصلة في الوقت المناسب، وذلك لضمان نجاح الخطة، وبناء الخطط المكملة على إثرها لمواجهة الفيروس في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

– يجب أنتتسم خطة المواجهة المحلية بالتكامل في البيانات المتضمنة التي تحصل عليها من شتى القطاعات، وذلك حتى تتمكن من تتبع المخالطين للمرضى، ووضع تصور ومخطط لانتشار العدوى ومراقبته، والبحث والتحليل المعملي للوباء لدراسة مدى تطوره ورصد تأثيراته في صحة المرضى.

[1]Public Health Leadership, Multi Agency Capability: Guiding Principles for Effective Management of COVID-19 at a local level. (June 2020). Association of Directors of public Health, p. 13-14.

2 – مراقبة التغييرات التي يشهدها الوباء، ومدى قدرة الأنظمة والقطاعات الحكومية وغير الحكومية المختلفة على مجابهته، وتأثير التدخلات غير الدوائية التي تطبقها الدولة، ومدى فاعليتها في تحقيق التوازن بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والتكاليف الأخرى.

3 – معرفة وتحديد مدى وحجم الوباء.

4 – تحديد ما إذا كانت الاجراءات المتبعة كافية أو يجب تخفيفها أو تعديلها وفقاً لآخر المعلومات التي تمتلكها مؤسسات الدولة حول انتشار الوباء.

5 – تصنيف التدخلات التي تتخذها الدولة على أساس كفاءة وفاعلية التكاليف الاجتماعية والاقتصادية[1].

[1]World Health Organization, Regional Office for the Western pacific. (2020). Calibrating long-term non-pharmaceutical interventions for COVID-19: Principles and Facilitation tools, Manila: WHO Regional Office for the Western pacific, P. 2-3.

(ISSN: 2356 - 9492)

## المبحث الثاني

## الآثار القانونية المترتبة على جائحة كورونا

الذي أثار إرباكاً في المشهد العالمي في الفترةCOVID19لا يزال العالم أجمع متأثراً بتفشي فيروس كورونا السابقة وحتى الآن، خاصة بعد انتشاره بشكل كبير في العديد من دول العالم منذ أن ظهر متفشياً في جمهورية الصين الدولة الأكثر سكاناً في العالم وتحديداً في مدينة وهان والذي أودى بحياة الآلاف.ومع تزايد المخاوف من انتشاره تزامناً مع معدلات الإصابة والوفيات حول العالم، فرضت معظم دول العالم إجراءاتها التحفظية والاحترازية، فهنالك بعض الدول أعلنت حالة طوارئ وفرضت من خلالها عزلابل وإقفالا شاملاً في محاولة للتخفيف من حدة انتشاره والذي يعتبر انتشاره واقعة غير مسبوقة.

لقد انكمشكل العالم اقتصادياً بسبب انتشار تلك الجائحة وهذا ما أثار الكثير من التساؤلات حول أثر ذلك على العقود والاتفاقيات، والتي سوف نتطرق لها من خلال هذا المبحث. فبداية يجب إسباغ الصفة القانونية لهذا العارض على الالتزامات التعاقدية، وهو حدث وظرف طارئ غير متوقع وبالتالي سيؤثر على أو يغير من أداء الالتزامات التعاقدية، وهذا ما يطلق عليه أيضا "بالقوة القاهرة" الذي يعد أحد بنود العقود والاتفاقيات والذي ينص على ما يجب أن يتم فيما لو طرأت أية حادثة لا يمكن توقعها أو دفعها واستحال معها تنفيذ الالتزامات التعاقدية، ولهذا الشرط دور كبير في الحد من النتائج المترتبة على مبدأ استحالة تنفيذ الالتزام التعاقدي والذي يعد أحد وسائل انقضاء الالتزام التعاقدي نتيجة حوادث لا يمكن دفعها ولا توقعها وخارجة عن سيطرة أطراف الالتزام، ولا ترجع الى خطأ أي منهم، فهي حوادث لاحقة على العقد بحيث تجعل استحالة تنفيذ الالتزامات التعاقدية لاحقة على انعقاد العقد وليست سابقة أو معاصرة له. فوظيفة هذا الشرط هو التعامل مع الحوادث التي يمكن أن تحدث أثناء تنفيذ الالتزام التعاقدي مهما كانت درجة خطورته. فالقوة القاهرة ترفع المسئولية عن المدين الذي لا يكون بحاجة في مثل هذه الحالة الى شرط الاعفاء من المسئولية العقدية[1].

### التكييف القانوني لـ فيروس كورونا COVID-19

مع انتشار الجائحة والذي أثر بشكل كبير على الصحة العامة وخلف العديد من المرضى والوفيات على مستوى الأفراد، كما أنه أثر أيضا على اقتصاديات الدول والالتزامات التعاقدية.ينبغي علينا أولاً توضيح المقصود بـ التكييف القانوني: فالتكييف القانوني هو إجراء أولي لتحليل واقعة ما من الناحية القانونية وإلباسها الوصف الصحيح لتحديد القواعد والمبادئ القانونية الواجبة التطبيق على تلك الواقعة، وهو إعمال النظر والفكر معا، من خلال عملية

[1] د. عبدالرازق أحمد السنهورى– الوسيط في شرح القانون المدني. ص280.

ذهنية متمثلة في إنزال نظم قانونية على واقعة، أو إدراج الواقعة في طائفة محددة، أو حتى بيان القاعدة القانونية الواجب إعمالها على الواقعة المطروحة، ومن هنا ظهرت الحاجة للتكييف القانوني لجائحة كورونا على العقود والاتفاقيات باعتبارها ظرف طارئ أو قوة قاهرة[1].

ولتوضيح حالة الظروف الطارئة نعرض لها تعريفاً ونعقبه بالشروط الواجب توافرها لاعتبارها حالة طارئة.

**أولاً: تعريف الظروف الطارئة[2]:**

يقصد بالظرف الطارئ هو "كل حادث ينشأ أو عذر يطرأ بعد إبرام العقد، كالآفة أو الجائحة أو النازلة، بحيث يجعل العاقد عاجزاً عن تنفيذ العقد بضرر زائد لم يذكر بالعقد". فالحوادث الطارئة هي حالات عامة غير مألوفة لم يكن في الحسبان توقعها ولا دفعها.

**ثانياً: شروط الظروف الطارئة:**

الحادث الطارئ الذي يحدث لأحد المتعاقدين يمكن أن يكون عذراً ينفسخ به العقد. فخوف الطريق أو مرض الدابة أو إفلاس المستأجر أو المؤجر كل ذلك يؤدي الى جواز فسخ العقد دون اشتراط أن يكون ذلك نادراً أو حالة استثنائية، وهذا يعكس مبدأ الجوائح فإنه لا يترتب عليها أدنى أثر إلا إذا كانت مؤثرة وتخرج عن الحد المألوف، وإذا قلنا إن الجائحة أدت الى تلف جزء يسير لا ينضبط فلا يعتد به ومن هنا يتضح لنا أربعة شروط للظروف الطارئة.

**أ – أن يكون الظرف الطارئ حادثاً استثنائياً.**

---

[1] د. منصور نصر عبدالحميد – نظرية الظروف الطارئة وأثرها على الالتزام العقدي – رسالة دكتوراه في كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر – 1405هـ – 1985م. ص178 وما بعدها.

الجوائح هي جمع لكلمة جائحة وهي: المصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه كله وتهلكه وتتلفه إتلافاً ظاهراً كالسيل والحريق، أو هي الآفة التي تجتاح الثمر – تشبيهاً– وهي أيضاً: الشدة والنازلة العظيمة التي تجتاح المال من سنة أو فتنة، ويقال اجتاحتهم السنة، أي أستأصلت أموالهم، ويقال أيضاً سنة جائحة: أي جدبت. وأيضاً جاح المال: أي أهلكه، وجاء في الأثر "إن أبي يريد يجتاح مالي" أي يستأصل ويأتي عليه أخذاً وإنفاقاً.

[2] د. منصور نصر عبدالحميد– المرجع السابق– ص78 وما بعدها.

(ISSN: 2356 - 9492)

هذا الشرط يعني أن الحادث الطارئ كالجائحة يجب أن يكون حادثاً استثنائياً نادر الوقوع مثل الزلازل والسيول والحروب ونحوها من الآفات التي هي نادرة الوقوع وليست مألوفة، وهذا الشرط يمكن أخذه من الأحاديث الآمرة بوضع الجوائح، حيث أمر النبي صلى الله عليه وسلم بوضع الجوائح. وقد عرفها الفقهاء بأنها: ما لا يستطاع دفعه في العادة، كالريح والمطر الشديد وغير ذلك من الظروف التي تحدث حدوثاً استثنائياً. وهذا الشرط وهو أن يكون الحادث ظرفاً طارئاً استثنائياً يتفق مع ما جاءت به الشريعة من مبادئ في معالجتها، إلا أنه لا يشترط في مبدأ العذر في الإجارة، فليس من شرط فسخ العقد بالأعذار أن يكون العذر استثنائياً، بل إن فقهاء الحنفية أجازوا فسخ عقد الاجارة لمجرد عدول المستأجر عن العقد، واعتبروا ذلك عذراً إذا قام على سبب يقدره هو شخصياً، كمن يستأجر محلاً ليتجر فيه فإذا به يغير عمله الى حرفة أخرى، أو يستأجر طباخاً ليعد له وليمة بمناسبة الزواج فينتفي السبب، ففي هذه الأحوال يجوز له أن يطلب فسخ العقد.

وإذا نظرنا الى هذا الشرط في القانون فإننا نجد أن شراح القانون ذكروا هذا الشرط في كلامهم عن شروط نظرية الظروف الطارئة، فقالوا بشرطية كون الحادث الطارئ استثنائياً. ويقصد بالحادث الاستثنائي الحادث الذي يندر حصوله بحسب المألوف من شئون الحياة. وذلك كالحروب والزلازل والحرائق وانتشار الأوبئة والسيول وغارات الجراد الى غير ذلك كله من النوازل والأحداث. وذكر بعض الباحثين أنه يجب أن تستبعد الحوادث الخاصة بالمدين مهما كانت استثنائية. ومثل ذلك إفلاس المدين، أو إصابته بمرض، او احتراق محصوله، أو هلاك بضاعته، فهذه الحوادث ترهق المدين في تنفيذ التزامه، ولكنها لا تعتبر من قبل الحوادث الطارئة التي تبرر تطبيق أحكام نظرية الظروف الطارئة[1].

**ب – أن يكون الظرف الطارئ عاماً:**

ويقصد بهذا أن يكون الظرف الطارئ عاماً وليس خاصا بأحد معين وهذا ما اشترطه بعض شراح القانون، فلا يكفي في تطبيق نظرية الظروف الطارئة أن يكون الحادث الاستثنائي الذي وقع خاصاً بالمدين وحده مهما كان فادحاً، أو خاصاً بقلة من الناس، بل لابد أن يكون الحادث عاماً، فلا يسوغ للمدين مثلاً أن يتذرع في سبيل الوصول الى تعديل آثار العقد من خلال وقائع غير موصلة لا تستلزم بالضرورة المساس بالعقد كمرض اصابه أو موت قريب له، أو حريق نشب في أحد الدكاكين، ولا يلزم بالضرورة أن يكون الحدث شاملاً للناس جميعهم، فكل ما يتطلب هنا هو أن يكون المدين قد شارك غيره من جمهرة الناس في كونه ضحية للحادث الذي وقع. فالحريق الذي يلتهم مدينة

[1] د. عبدالسلام الترماتينى – نظرية الظروف الطارئة – دار الفكر – بيروت – ص 48 وما بعدها.

أو حياً منها يمكن أن يعتبر ظرفاً طارئاً، وكذلك الشأن بالنسبة الى الحادث الذي يلحق طائفة معينة من التجار أو منتجي إحدى السلع.

هذا ما ذكره شراح القانون حول هذا الشرط الا أن البعض يرى اشتراط العمومية في الحادث الاستثنائي يتعارض مع الغاية التي نظمت من أجلها نظرية الظروف الطارئة. ولذلك يلاحظ أن القوانين المدنية في الدول العربية لم تشترط عمومية الحادث، بل جعلت كل حادث استثنائي غير متوقع يؤدي الى ارهاق المدين موجباً لتطبيق النظرية. ويمكن القول بأن من اشتراط عمومية الحادث الاستثنائي، لم يشأ أن يطلق العنان لنظرية مستحدثة، فاشترط أن تكون الحوادث الاستثنائية عامة رغبة في تضييق نطاق نظرية الحوادث الطارئة حتى تحافظ قدر الإمكان على مبدأ وأصل هام وهو استقرار العقود[1].

**ج – أن يكون الظرف الطارئ غير متوقع:**

مفاجئاً، وألا يكون في الإمكان توقعه، وهو شرط متوفر في نازلة الجوائح، فالجائحة هي ما لا يستطاع دفعه في العادة وهي من الأمور الغيبية التي لا نعلم متى وكيف وأين تحدث، والتي هي بطبيعة الحال أمر مفاجئ غير متوقع، ليس في إمكان أحد أن يدفعه أو أن يتوقعه كالريح العاصفة والمطر الغزير والزلازل والبراكين ونحوها، هذا في شأن الجائحة، وقد اشترط شراح القانون في الظرف الطارئ أن يكون مفاجئاً غير متوقع الحصول ولا يمكن دفعه، وهذا الشرط الجوهري سميت باسمه هذه النظرية، ذلك أن كل عقد يحمل في ثناياه بعض المخاطر، وكل متعاقد حذر يقدر هذه المخاطر ويزنها بميزان الربح والخسارة، فإذا قصر أو فرط في ذلك فعليه أن يتحمل تبعات تقصيره أو تفريطه. أما ما يجب أن يؤمن المتعاقد ضده فهو الظرف الذي يفوق كل تقدير والذي لم يكن في الحسبان عند إبرام العقود.

كما نقصد بتوقع الظرف الطارئ هو احتمال وقوعهوما سيتكبده المتعاقد من صعوبات في تنفيذ الالتزام ولاسيما إذا كان التزاماً ثقيلاً على الكاهل، فإذا كان المدين متوقعاً حدوث الظرف الطارئ عند التعاقد ومع ذلك أقدم على إبرام العقد، فإنه بذلك يكون مقدراً للظروف ومتوقعاً للاحتماليات وليس له أن يتشبث بتطبيق النظرية وإنزالها

[1] د. عبدالرازق أحمد السنهوري – المرجع السابق – ص288.

(ISSN: 2356 - 9492)

على واقعة العقد عندما يلحق به الضرر والذي كان في الحسبان محتمل الوقوع أثناء العقد ومع ذلك أقدم على العقد ولم يكترث[1].

**د – أن يكون تنفيذ الالتزام مع وجود الظرف الطارئ مرهقاً:**

هذا الشرط ظاهر وبين وهذا يتوافق مع ما ذكره شراح القانون في اشتراطهم أن يكون الظرف مرهقاً في التنفيذ، حيث ذكروا معناه ومعياره، ولذلك يقول السنهوري: "وإرهاق الذي يقع فيه المدين من جراء الحادث الطارئ معيار مرن ليس له مقدار ثابت. بل يتغير بتغير الظروف، فما يكون مرهقاً لمدين قد لا يكون مرهقاً لمدين آخر، وما يكون مرهقاً لمدين في ظروف معينة قد لا يكون مرهقاً لنفس المدين في ظروف أخرى. المهم أن تنفيذ الالتزام يكون بحيث يهدد المدين بخسارة فادحة، فالخسارة المألوفة في التعامل لا تكفي، فإن التعامل مكسب وخسارة"[2].

أما عن **القوة القاهرة**فقد عرفت بأنها "كل فعل خارجي لا يد للإنسان فيه كالحوادث الطبيعية والحروب الى غيرها من المسائل غير المتوقعة".

كما عرفها القانون المدني: "بأنها كل حادث خارجي عن الشيء لا يمكن توقعه ولا يمكن دفعه مطلقاً، فهو ما يحدث قضاء وقدر أي ليس ناتج عن خطأ أو إهمال من جانب المتعاقدين"، وهناك فرق واضح وصريح بين نوعين من استحالة التنفيذ لسبب أجنبي وهي الاستحالة الكلية – والاستحالة الجزئية، ففي حالة الاستحالة الكلية – ينقضي الالتزام بسبب القوة القاهرة وينقضي معه الالتزام المقابل على الطرف الآخر وبالتالي يتفرغ العقد من مضمونه فينفسخ من تلقاء نفسه ويزول، أما إذا كانت الاستحالة جزئية فإن العقد لا ينفسخ كلياً ويكون للدائن حسب الأحوال ان يتمسك بالعقد فيما يخص ما بقى وممكن التنفيذ من حقه وما يتناسب معه من الالتزام المقابل أو أن يطلب فسخ العقد برمته[3].

ومن هذا المنطلق يجب التنويه أنه في حال زوال العقد نتيجة استحالة تنفيذ الالتزام نتيجة القوة القاهرة سواء كانت استحالة كلية أو جزئية لا يستحق الدائن تعويضاً عما يناله من ضرر بسبب تفويت الصفقة عليه كلياً أو جزئياً لأن المدين هنا لم يخطئ وهذا ما يميز انفساخ العقد عن فسخه الذي لا يحول دون حق الدائن في التعويض الذي

---

[1] د. منصور نصر عبدالحميد – المرجع السابق – ص 90 وما بعدها.

[2] د. عبدالسلام الترمانيني – المرجع السابق – ص 53.

[3] د. عبدالرازق السنهوري – المرجع السابق.

أصابه نتيجة خطأ المدين وكجزاء لإخلال المدين وتقصيره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، ولإعمال نظرية القوة القاهرة لابد من توفر عدة شروط[1]:

1 – أن تكون الوقعة المشكلة للقوة القاهرة أجنبية خارجة عن إرادة المدين.

2 – أن تكون الواقعة غير متوقعة الحدوث من قبل المدين.

3 – استحالة دفع هذا الحدث أو القوة القاهرة.

والواقع والحقيقة يؤكدان أنه بإسقاط كل ما سبق على واقعة الوباء العالمي لفيروس كورونا –كوفيد 19 – نجد أن الظروف المحيطة به أو الناجمة عنه تكون مجموعة من الاجراءات والقوانين والقرارات تتخذها الحكومات والدول، لمجابهة هذا المرض تكون عائقاً في تنفيذ العقود والاتفاقيات وتمثل – قوة قاهرة – فالقوة القاهرة لم تعد محصورة على واقعة بعينها فكل واقعة تتحقق فيها الشروط السابقة وجعلت من التنفيذ أمراً مستحيلاً تعد قوة قاهرة.

**<u>أما عن وجه الاختلاف بين كل من الظروف الطارئة والقوة القاهرة</u>**

"فبدون الدخول في جدل قانوني حول هذين المصطلحين، فإنه لا خلاف في الشروطالواجب توفرها لإعمال واحدة من أي النظريتين فالشروط متوافقة على كل منهما. أما الخلاف الجوهري فيمكن في الأثر القانوني الذي يترتب على الإخلال بالالتزام التعاقدي نتيجة ظرف طارئ أو أنه إذا أدى الى استحالة تنفيذ الالتزام استحالة مطلقة نكون بصدد إعمال نظرية القوة COVID-19قوة قاهرة. ولكن لا خلاف أن فيروس كورونا القاهرة، فيكون موجبا للمطالبة بفسخ العقد، أما إذا أدى الى الارهاق في تنفيذ الالتزام وليس استحالته فنكون بصدد إعمال نظرية الظروف الطارئة، وحينئذ جاز للمحكم أو القاضي أن يعمل رد الالتزام المرهق الى الحد المعقول، أو أن يعلق تنفيذ الالتزام المرهق أو ينقص منه أو يزيد في الالتزام المقابل، دون فسخ العقد".

واستقرت العديد من أحكام محكمة النقض على أن القوة القاهرة التي تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً استحالة مطلقة بالنسبة للكافة، وليست للبعض دون البعض الآخر أما إذا كانت الاستحالة مؤقتة، فإن الالتزام لا ينقضي معها بل تأثيرها يسري على وقف الالتزام فقط ويصبح الالتزام قابلاً للتنفيذ بزوال هذا الطارئ، وكل ذلك متوقفاً على إثبات عملية وجود القوة القاهرة المترتبة على وجود هذا الفيروس، ويقع عبء عملية إثبات القوة القاهرة على عاتق المدين، ففي دعوى المسئولية إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لابد له فيه كقوة قاهرة ناتجة عن وجود

[1]د. نبيل ابراهيم سعد – النظرية العامة للالتزام – دار المعرفة الجامعية –الاسكندرية 2004 – ص180.

(ISSN: 2356 - 9492)

فيورس كورونا كان غير ملزم بالتعويض، وذلك لأنه أفلح في قطع رابطة السببية بين الخطأ والضرر ما لم يوجد نص قانوني يقضي بخلاف ذلك.

**القوة القاهرة في مجال العقود الإدارية[1]:**

في الحقيقة لا شك أن معظم العقود الادارية تتضمن شرط – الغرامة التأخيرية– لتنفيذ الأعمال وهي صورة من صور التعويض الاتفاقي وفي حالة حدوث تأخير التنفيذ أو تسليم الأعمال، فإن الإدارة تقوم بخصم قيمة الغرامة التأخيرية، مما يكون مستحقاً في ذمتها للمتعاقد دون أن يتوقف ذلك على حدوث ضرر للإدارة ولا يستطيع المتعاقد مع الإدارة أن ينازع في استحقاق الغرامة بحجة انتفاء الضرر أو المبالغة في تقدير الغرامة إلا إذا أثبت أن الأمر راجع الى قوة قاهرة، لذلك ليس على المتعاقد مع الإدارة مسئولية التعويض إذا كان الإخلال بالالتزام ناتج عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والدول تجاه الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد –كوفيد 19 – ولا يستطيع بدوره الوفاء بهذه الالتزامات نتيجة لهذه الاجراءات ويكون سبباً معفياً من المسئولية.

واتخذت فرنسا قرارات استباقية بعدم تطبيق غرامات التأخير على الشركات المرتبطة بعقود مقاولات مع الدولة للشركات التي تثبت تضررها من آثار فيروس كورونا بهدف حماية الاستقرار الاقتصادي، كما اتخذت مصر قرارات استباقية بتقسيط ضريبة الاقرارات الضريبية على الشركات والمنشآت المتضررة على 3 أقساط تنتهي في 30 يونيو من العام الجاري، فضلاً عن إسقاط الضريبة العقارية على المنشآت الفندقية والسياحية لمدة 6 أشهر، وكذلك إرجاء سداد كافة المستحقات على المنشآت السياحية والفندقية لمدة 3 أشهر دون غرامات أو فوائد تأخير، بناء على ما تم التوافق عليه في هذا الخصوص بين وزارتي السياحة والآثار والمالية.

والقوة القاهرة على الرغم من اعتبارها سبب للإعفاء من المسئولية إلا أنها ليست من النظام العام فيجب أن يتمسك بها المدعى عليه على سبيل الجزم واليقين على نحو يقرع سمع المحكمة، فالمحكمة لا تملك تقرير قيامها من تلقاء نفسها، وأتاح القانون للمدين الإعفاء من المسئولية حال حدوث قوة قاهرة أو حادث مفاجئ إذا تم الاتفاق صراحة على ذلك، كما أجازت المادة 295 مدني للأطراف الاتفاق على تحمل تبعة القوة القاهرة.

**جائحة كرونا وعلاقتها بمجال العقود الدولية**

بعد إعلان معظم الدول حالة الطوارئ بما في ذلك الأمم المتحدة، وتصريحها مؤخراً اعتبار "كورونا" وباء عالمياً بعد أن اجتاح أمريكا وأوروبا وأفريقيا ودول العالم بما فيها دولنا الخليجية، أصبحنا أمام حالة خطر صحي عالمي يثير العديد من الأشكالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وإذا تدخلت الدول المعالجة أثار هذا الوباء

[1] د. سليمان محمد الطماوى – الأسس العامة للعقود الادارية – مطبعة جامعة عين شمس – الطبعة الخامسة – 1990 – ص187.

# آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وسبل مواجهتها

**د.** أسراء حسين عزيز محمد حجازي

**مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**

الاجتماعية والاقتصادية، فإن القطاع الخاص ونظام التجارة الدولي عليه أن يتصدى لآثار تفشي هذا الوباء وتأثيره على الالتزامات التعاقدية في جميع القطاعات الصناعية والمالية والتجارية والخدمة والاستيراد والتصدير بما في ذلك عقود مقاولات البنية التحتية في القطاعين العام والخاص سواء الدولية منها أو المحلية من خلال إيجاد الأطر والحلول القانونية التي تضمن إعادة التوازن العقدي وتحقيق بيئة قانونية آمنة في جميع القطاعات.

على المستوى الدولي، هو إثارته للعديد من الإشكالات القانونية في العقود(COVID-19)أحد آثار فيروس الصناعية والتجارية والخدمية التشغيلية والإلتزمات المالية والمسائل الضريبية ذات الارتباط، حيث دفعت العديد من الشركات العالمية المتخصصة في مجالات مختلفة مثل الطاقة والغاز والنقل الجوي والشحن وصناعات السيارات أو الظروف الاستثنائية (force majeure)وقطع الغيار والمواد البترولية والتكنلوجيا، بوجود حالة القوة القاهرة (frustration) أو حالة الاخفاق ومعوقات تنفيذ العقد (exceptional and unpredictable events)الطارئة من أجل وقف تنفيذ التزاماتها التعاقدية مؤقتاً وإعادة ترتيب التزاماتها وفقاً للظروف المستجدة دون فرض غرامات التأخير أو التعويض عن التأخير في تنفيذ هذه العقود.

فقد أكدت هيئة تنمية التجارة الدولية الصينية بأنها ستقوم بمنح شهادات (القوة القاهرة) للشركات الدولية التي تأثرت عملياتها وتنفيذ عقودها بعدوى فيروس "كورونا"، بعد تقديمها المستندات الموثقة لإثبات التأخير أو تعطيل وسائل المواصلات وعقود التصدير، وقامت فعلاً عدد من الدول بتبني ذات الموقف ودعمه، ومنها ما أعلنه وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي في 28 فبراير 2020 بعد اجتماع مع الشركات التي تنفيذ مشاريع للحكومة الفرنسية أن فيروس "كورونا" يعد "قوة قاهرة" بالنسبة للعقود القائمة بين الحكومة وشركات القطاع الخاص، مؤكداً أنهم لن يطبقوا غرامات التأخير في التنفيذ على الشركات المرتبطة بعقود مع الدولة.

مسألة العقود الدولية تعتبر الأداة القانونية الأكثر استخداماً واستعملاً في مجال المعاملات المالية الدولية والإدارية لتيسير التجارة الدولية العابرة للحدود، وهذه العقود لا تختلف عن عقود التجارة الداخلية من حيث خضوعها لأحكام القوة القاهرة أو الظروف الطارئة. وطبيعة العقد التجاري الدولي أطرافه من دول مختلفة والإجراءات التي تتخذها كل دولة بشأن الحد من انتشار فيورس كورونا الجديد تجعله عائقاً لتنفيذ العقود وتقدير مدى اعتبار هذه الاجراءات قوة قاهرة من عدمه يتوقف على طبيعة هذه الاجراءات التي اتخذتها الدولة وطبيعة الوباء وموضوع الالتزام ومدى تأثره بهذه الاجراءات فإن توافرت شروط القوة القاهرة يعفي المدين من التزامه، أما إذا لم تتوافر شروطها فإن

(ISSN: 2356 - 9492)

المسئولية تكون قائمة قبل المدين فالأمر نسبي يرجع تقديره الى محكمة الموضوع وقدرة المدين على إثبات توافر شروط القوة القاهرة.

ولقد نصت اتفاقية الجات الدولية 1994 في المادة 7 على الأثر المعفي من المسئولية ومنها وقوع كوارث طبيعية أو توقف النقل أو قوة قاهرة أخرى تؤثر بصورة كبيرة على المنتجات المتاحة للتصدير، وعالجت مبادئ العهد الدولي لتوحيد قواعد القانون الدولي الخاص حال وقوع القوة القاهرة في المادة 6 على أنه يحق للطرف المتضرر أن يطلب التفاوض من الطرف الآخر على تعديل بنود العقد فإن قبلها الأخير يستمر في التنفيذ العقد الدولي أما إذا فشلت عملية التفاوض فلا سبيل سوى فسخ العقد مع احتفاظ الطرف المتضرر بحقه في المطالبة بالتعويض، وهذا ما أكدت عليه اتفاقيات دولية عديدة ومنها اتفاقية فيينا 1980 حيث قضت المادة 81 على أنه يفسخ العقد ويصبح الطرفان في حل من الالتزامات التي يرتبها العقد مع عدم الإخلال بأي تعويض مستحق[1].

ونصت المادة 1/79 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن العقود الدولية على حماية مماثلة توفرها أحكام القوة القاهرة وقد تنطبق على العقود الدولية إلا إذا تم استبعاد تطبيق الاتفاقية صراحة من قبل الأطراف في العقد، وعملياً شرط عدم توقع الحدث هو أهم شروط القوة القاهر والعبرة في تحديد توقع الحدث من عدمه هو النظر الى تاريخ إبرام العقد وقد استقر القضاء الفرنسي على أن شرط عدم التوقع الذي يبرر فسخ العقد يجب أن يكون قد ورد في الاتفاق قبل ظهور الوباء[2].

والسؤال هنا ما هو التاريخ الواجب اتباعه في إعلان ظهور فيروس كورونا هل من تاريخ إعلانه بالصين أم تاريخ الإعلان بالبلد الذي توجد فيه الشركة التي تتمسك بالقوة القاهرة أم تاريخ اعلانه كوباء من منظمة الصحة العالمية؟

فالثبات أن الفيروس ظهر في أول شهر أكتوبر 2019، وليس في ديسمبر 2019 كما تزعم الصين ومن ثم كان يجب على الصين منذ بداية ظهوره أن تغلق جميع مطاراتها وموانئها، وتمنع مغادرة الأشخاص خارج حدودها وتبلغ المنظمات خلال 24 ساعة بهذه الحادثة، لكن هذا لم يحدث وهو خطأ جسيم مخالف للمادتين 6، 7 ومن ثم بات واضحاً مسؤولية الصين قانوناً عن أضرار عالمية فادحة فإن الأرواح والأموال، ولكن كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يقاضي الصين على تلك الجائحة؟

لا يمكن للدول مقاضاة الصين بدون موافقتها أمام محكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي، كما يزعم البعض، فالقضاء الدولي بصفة عامة يقوم على مبدأ أساسي وهو احترام سيادة الدول الذي يتطلب موافقة الدول

---

[1] المادة 6 من اتفاقية الجات الدولية 1994.

[2] المادة 1/79 من اتفاقية الأمم المتحدة.

# آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وسبل مواجهتها

**د.** أسراء حسين عزيز محمد حجازي

**مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**

كشرط أساسي للمثول أمامه، ولو لم تكن الموافقة شرطاً أساسياً لاستطاعت الدول العربية مقاضاة "إسرائيل" منذ زمن طويل على حقوق الشعب الفلسطيني، وكذلك قيام الإمارات بمقاضاة إيران على حقوقها في الجزر الإماراتية المحتلة أمام محكمة العدل الدولية.

كما أن ما ذهب إليه البعض من ضرورة محاكمة الصين أو زعماء الحزب الشيوعي أمام المحكمة الجنائية الدولية، هو قول تعوزه الدقة، فهذه المحكمة تختص بمحاكمة الأفراد الذين يرتكبون جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجريمة العدوان، وما من شكل أنه لم يثبت ارتكاب زعماء الحزب الشيوعي لهذه الجرائم بخصوص "كوفيد 19".

يواجه الباحثون معضلة قانونية كبيرة، فكن ناحية، لا يمكن إدانة الصين في مجلس الأمن الدولي، فهي تتمتع بحق الفيتو، ومن ناحية أخرى، توجد إشكالية إخضاع الصين باعتبارها الدولية المتسببة في انتشار الوباء للمثول أمام محكمة العدل الدولية.

ولتجاوز مسألة توافر الاختصاص القضائي، نقترح الاستراتيجية التالية هي أنه يمكن قيام دول الدول بتجميد أصول وأموال الشركات الصينية المملوكة للدولة، لإجبار بكيت على دفع تعويضات، وفي حالة لجأت الصين لمقاضاة تلك الدول يتم الاحتكام للقانون الدولي في ما يخص الوباء ومسؤولية الصين عنه، وهذا السيناريو قريب لما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في قضية الرهائن الأمريكية المحتجزين في طهران منذ عام 1979 حتى 1981، فتسوية تلك القضية تمت بعدما جمدت الولايات المتحدة الأرصدة الإيرانية لإجبار إيران على المثول أمام محكمة العدل الدولية، مما أدى إلى سعي إيران إلى إنهاء القضية في الجزائر، وتوقيع معاهدة صلح تم بمقتضاها الإفراج عن الرهائن بعد مرور 444 يوماً، وفكت الولايات المتحدة تجميع الأموال الإيرانية.

هناك طريقة أخرى لا تتطلب موافقة الصين للجوء إلى محكمة العدل الدولية، وهي اللجوء إلى الاختصاص الإفتائي لمحكمة العدل الدولية. ووفقاً للمادة 96 يجوز للدول أن تهرب من الفيتو في مجلس الأمن الدولي وتلجأ للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتضغط عليها لكي تقوم بنفسها أو تأذن لغيرها من أجهزة الأمم المتحدة بما فيها منظمة الصحة العالمية لطلب فتوى من محكمة العدل الدولية، بشأن مسؤولية الصين عن تفشي "كوفيد 19"

ولا شك في أن للفتوى قيمة قانونية وأدبية كبيرة، فلقد حصلت ناميبيا على استقلالها عن جنوب إفريقيا بسبب فتوى لمحكمة العدل الدولية عام 1971م.

(ISSN: 2356 - 9492)

كما أن فتوى عدم مشروعية الجدار العازل الإسرائيلي" كانت سبباً قوياً في تقييد "إسرائيل" وإحراجها أمام المجتمع الدولي، ولا شك في أن متابعة مثل هذه القضية أمام هيئة قضائية كبرى كمحكمة العدل الدولية، يمكن أن يؤدي إلى انتصارات سياسية كبيرة، وعلينا تذكر أن البشرية لن تواجه انتهاكات للقانون الدولي بخصوص تلك الجائحة كل يوم، وأن الاستثمار القضائي والقانوني يغدو متطلباً لا عنى عنه.

هناك سؤال في غاية الأهمية بالنسبة لأطراف التعاقد ما هو الحل حال تعرض عقدك أو مشروعك الاستثماري لآثار سلبية ناجمة عن فيروس كورونا المستجد؟

1 – لابد من مراجعة جميع العقود التعاقدية للتأكد مما إذا كان تفشي الوباء يشكل قوة قاهرة في العقد، إلا أن هذه الخطوة ليست بالضرورة شرطا يشكل القوة القاهرة، لأن تفشي الوباء قد يقع ضمن التعريف العام للقوة القاهرة، كما أن القرارات والتشريعات الحكومية واللوائح والأوامر العامة مثل حظر السفر وإغلاق الساحات والموانئ والمصانع والأضرار الناتجة عنها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

2 – الإخطار عن الحدث أو القوة القاهرة التي منعت من تنفيذ الالتزام والإخطار هنا يشمل تمديد الجدول الزمني لتنفيذ العقد أو أي مطالبة أخرى يتفق عليها الأطراف.

3 – التأكد من أن الحدث أو القوة القاهرة لفيروس كورنا لم يكن متوقعاً وقت التعاقد بشرط إثبات السببية بين ما أحدثه فيروس كورونا من إجراءات أدت الى التأخير في تنفيذ الالتزام، وهذا ما أكدت عليه بعض الدول حيث قررت الصين منح شهادات القوة القاهرة للشركات الدولية التي تكافح من أجل التأقلم مع تأثيرات عدوى فيروس كورونا باعتباره مستند موثق لإثبات التأخير.

# آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وسبل مواجهتها

**د.** أسراء حسين عزيز محمد حجازي

**مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**

## الفصل الثاني

## آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية

من المؤكد أن عالم ما بعد كورونا اختلفت في كثير من المناحي عما قبله، فالخسائر المالية الضخمة، وعمليات الإغلاق، وتقييد الحركة، جميعها مثلت تحديات غير مسبوقة على الأقل من حيث المدى والعمق للبشرية جمعاء.

فقد اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في تصريح له، أن جائحة كوفيد19 هي أسوأ أزمة عالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، معرباً عن قلقه من أن تتسبب تداعياتها في تأجيج النزاعات والحروب في العالم.

وقد يتساءل البعض عن علاقة "كورونا" بالقانون الدولي وهل تصريح الأمين العام للأمم المتحدة فيه مبالغة، حيث أعتبر أن هذا الوباء قد تتسبب تداعياته في تأجيج النزاعات والحروب في العالم، ما قد يعني ذلك في إطار هذا السياق أن مجلس الأمن الدولي نفسه كهيئة أممية مهمتها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين سترى نفسها معنية أيضاً بتداعيات كورونا.

وقد عُرفت الصحة في ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية أن "الصحة هي حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز. "وهي أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان... فصحة جميع الشعور أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن، وهي تعتمد على التعاون الأكمل للأفراد والدول، "ويتضح من هذا النص علاقة القانون الدولي بمسألة فيروس كورونا".

فهو مرتبط بحقوق الانسان والاعلان العالمي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، ومسئولية الدول في حماية مواطنيها من تداعيات مختلف الكوارث الطبيعية أو بفعل سياسات الدولة، ومرتبط أيضاً بفروع من القانون الدولي مثل قانون الحرب والقوانين الدولية المتعلقة بالبيئة وحمايتها وبفرع قانون البحار... إلى آخر ذلك من فروع القانون الدولي المتعددة وذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالصحة العامة للدول والأمن الصحي الدولي.

فالصحة تتطلب تعاون عدة أشخاص قانونيين دوليين، لأنها تدخل في صلب السيادة التي تتمتع بها الدول، ولهذا لكي تنجح في وضع سياسة دولية للصحة العامة يستدعي ذلك بالضرورة التعاون بين الدول نفسها وبينها وبقية

(ISSN: 2356 - 9492)

الفاعلين الدوليين من المنظمات الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية غير الحكومية، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، والهلال الأحمر وأطباء بلا حدود، والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية ومنظمات الأمم المتحدة نفسها، وربما قد يندهش البعض أن نشير بهذا الصدد الى مجلس الأمن الدولي وكيف يكون له دور، وهو الذي يعتقد أن مسئوليته الرئيسية تنصب على صون السلم والأمن الدوليين.

وبما أننا قد ذكرنا أن منظمة الصحة العالمية هي بحكم اختصاصها المعنية بالدرجة الأولى بالصحة العالمية، فقد قامت بوضع اللوائح الصحية الدولية في عام 2005 الهادفة الى الحيلولة دون انتشار أمرض على الصعيد الدولي والحماية منه، ومكافحته ومواجهته باتخاذ تدابير في مجال الصحة العمومية التي لا تقتصر على أمراض بعينها، وإنما تنطبق على المخاطر الصحية العمومية الجديدة والمتغيرة على الدوام.

وانطلاقاً من ذلك، فإن بداية انتشار أي مرض وبائي في دولة معينة، يجب ألا تقتصر مواجهته في إطار الدولة الواحدة وفق قوانينها الوطنية من إعلان حالة الطوارئ وقفل الحدود، بل يتطلب ذلك عملاً جماعياً على المستوى الدولي، خصوصاً إذا كان هذا الوباء مثل وباء "كورونا" يشكل خطراً عالمياً، وله تداعيات على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والبيئية.

ويظهر أن الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا المستجد عديدة وعميقة، حيث أنه من المتوقع أن يشهد تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي. وذلك نتيجة لثلاث قنوات رئيسية. **أولاً:** يتأثر جانب العرض بسبب تعطل الإنتاج نتيجة للإصابات بالفيروس، وكذلك إجراءات احتوائه.

**ثانياً:** يتأثر جانب الطلب عالمياً وخصوصاً في قطاع السياحة وصناعة الترفيه.

**ثالثاً:** انتشار هذه الآثار عالمياً نتيجة لانتقال الفيروس عبر الحدود. وكذلك نتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الصناعية الكبرى والصين، وستتأثر الاقتصادات العربية سلباً من خلال العديد من القنوات أهمها السياحة، وعائدات صادرات النفط وستحتاج الدول والمؤسسات الاقتصادية الى مجموعة من السياسات التي من شأنها التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا الجديد.

إن إعاقة النشاط الاقتصادي الناجم عن فرض حالة الطوارئ الصحية والحجر المناطقي وما صاحبه من تكاليف التصدي والاحتواء للحد من انتشار الوباء، وكذا نتيجة للارتباك الذي حصل على مستوى العرض والطلب، الأمر الذي وجه ضربة موجعة الى الاقتصاد العالمي الموسوم بالهشاشة. مخلفاً هزات في الأسواق المالية. وتراجعات حادة لأسعار النفط والسلع. الأمر الذي ستكون له انعكاسات على شكل النظام الدولي نتيجة هذه الرجة العالمية، التي

# آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وسبل مواجهتها

**د.** أسراء حسين عزيز محمد حجازي

**مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**

كان لهاتأثير كبير على مجال العلاقات الدولية.كما أفرزت الأزمة ضعفا على مستوى العمل المشترك ودور التكتلات العالمية والإقليمية الكبرى التي ثبت فشلها في مواجهة هذه الأزمة الصحية العالمية.

فقد أجبرت هذه الأزمة الصحية الجميع على إعادة التفكير في هيكل النظام العالمي وميزان القوى الخاصة به. فلا شك أن الجائحة هي أزمة كبرى ألقت بظلالها على جوانب عديدة، سواء على المستوى الصحي، أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، أو حتى العسكري.

كما أن هذه الأزمة ستترك آثاراً على النظام الاقتصادي العالمي. وربما تستمر لأجيال عديدة بالتزامن مع تغيير واضح في أنماط العلاقات الاجتماعية داخل الدول، وأنماط العلاقات الدولية في النظام العالمي. وبما أن الهيمنة والقيادة. يشكلان أبرز معالم النظام العالمي، والذي تتصارع عليهما القوى العظمى المتحكمة في مجريات الأحداث العالمية، فإن النقاش يحتدم حول احتمالية أن يشهد العالم تغييرا في مراكز السيطرة والتحكم.

وعليه نقسم الدراسة داخل هذا الفصل المعنون تحت عنوان آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية الى مبحثين الأول عن انعكاسات جائحة كورونا على مستقبل العلاقات الدولية والثاني عرضنا فيه آثار جائحة كورونا على الاقتصادي الدولي.

المبحث الأول: انعكاسات جائحة كورونا على مستقبل العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الدولي.

(ISSN: 2356 - 9492)

## المبحث الأول

## انعكاسات جائحة كورونا على مستقبل العلاقات الدولية

كشفت هذه الجائحة العالمية الضعف الذي يعانيه النظام الدولي في مواجهة المخاطر والأزمات، بحيث عجزت أغلبية الدول في مواجهة هذه الأزمة العابرة للحدود، وذلك نتيجة للتأثير الذي خلفته جائحة كورونا على التوازنات الدولية والإقليمية، الأمر الذي يضع فرضيات بروز مؤشرات حول التغيير الذي سيطال النظام الدولي في ظل التجاذبات التي تشهدها علاقات العديد من الدول وعلى رأسها العلاقة المتوترة بين واشنطن وبكين.

إذن، فإن القوة الآسيوية وعلى رأسها الصين مصممة على اكتساب مركزية جديدة في نظام عالمي منظم تقليديا لمحاكاة دول حلف الأطلسي. فقد استطاعت الصين السيطرة على أزمة كوفيد–19 من خلال قدرتها على الضبط الاجتماعي عبر الاعتماد على طرق رقمية مبتكرة، وقدمت نموذجا ناجحا وصاعدا، مقابل النموذج الغربي الذي أخفق في التعامل مع الأزمة، وذلك ما أعاد قضية التنافس بين الولايات المتحدة، بوصفها قوة مهيمنة، والصين، بوصفها قوة صاعدة، الى الواجهة، وذلك في خضم تصاعد الجدال حول فكرة حتمية الصدام بين القوتين من عدمها[1].

لقد أثارت جائحة كورونا عدة تغيرات جوهرية في تفاعلات السياسة والاقتصاد والمجتمع، أبرزها تلك المتعلقة بإعادة صياغة أدوار الدول الوطنية وقدراتها على الاستجابة للتداعيات السلبية لتفشي الفيروس، خاصة وأنه بات في صدارة أولويات النظام الدولي.إذ يرتبط ذلك بدور الدولة بصورة مباشرة، وتكشف الأزمات التاريخية المماثلة مثل "الكساد الأكبر". وما ارتبط بذلك من انهيار اقتصادي اجتاح دول العالم عن التوسع التلقائي في دور الدولة في فترات الأزمات، حيث سعى الرئيس الأمريكي الأسبق "فرانكلن روزفلت" الى تعزيز دور الدولة عبر استراتيجية أسماها "الصفقة الجديدة" من أجل تقديم دعم فيدرالي مباشر للتقليل من التداعيات السلبية على المواطنين، وتعزيز دور الدولة في الاقتصاد[2].

لقد شهد حقل السياسة المقارنة تطوراً في دراسات الدولة والمجتمع وأيهما أكثر تأثيراً ففي خمسينيات القرن الماضي ساد الاتجاه النظري التقليدي الذي يأخذ بمبدأ مركزية الدولة (أو ما يطلق عليه "الدولنة" وتقوم هذه المدرسة

[1]Mark Minevich: can china use coronavirus to pave the way to a new world order The Hall, April 2, 2020, Accessible via the tollowing link: https://bit.ly/3b4Nngv

[2]مصطفى بخوتى – انعكاسات ازمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية – 2020 – ص 83، 84 وما بعدها

# آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وسبل مواجهتها

**د.** أسراء حسين عزيز محمد حجازي

**مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**

على افتراض استقلال الدولة النسبي عن المجتمع، وأنها المصدر النهائي لكل السلطات، فسادت مفاهيم كالدولة المهيمنة. ونموذج الدولة الريعية، وفي المقابل ظهر اتجاه آخر يأخذ بأولوية المجتمع[1].

ويمكن القول إن تفشي فيروس كورونا. قد حمل في طياته تأثيرات ممتدة وعميقة على الدولة والمجتمع معاً. بحيث تشكلت ملامح جديدة لظاهرة "عودة الدولة" بعد فترة ممتدة من الترويج لنموذج انسحاب الدول من الاقتصاد والمجال العام لصالح فواعل أخرى، مثل: قطاع الأعمال، والشركات الكبرى والمؤسسات غير الحكومية. وتمثلت أهم ملامح "عودة الدولة" خلال الجائحة من خلال تكريس السياسات الأحادية. وذلك عبر تعزيز التوجهات الأحادية من جانب الدول، أي اتجاه كل دولة للعمل بشكل منفرد من أجل الحد من تفشي الفيروس. في ظل تراجع فاعلية التكتلات الإقليمية، وهو ما برز على الفور في انقسامات أوروبية شديدة حدت من جهود الاتحاد الأوروبي في وضع استراتيجية مشتركة من أجل الحد من تداعيات تفشي الفيروس في بعض دول القارة. حيث أبرز الوباء الحاجة الى توازن جديد بين الدولة القومية من جانب والمؤسسات فوق الوطنية من جانب آخر[2].

ويهدد فيروس كورونا فكرة الاتحاد الأوروبي نفسها، حيث إن سرعة التفشي قد وفر فرصة سانحة للقادة المناهضين للتكامل الأوروبي، ويرتبط بذلك تشجيع الأحزاب القومية على تبني الحلول الوطنية وليس الأوروبية.

وقد أدت تلك التطورات الى تعزيز سيطرة الدولة بشكل أكبر في ظل تبني الحكومات لإجراءات وتدابير طارئة من أجل السيطرة على الفيروس ترتبط بفرض الرقابة المشددة، والتتبع لحركة الأفراد واتصالاتهم، ومن المرجح أن تستمر السلطات الجديدة التي اكتسبتها الحكومات في المرحلة الحالية حتى بعد انتهاء الأزمة.

وقد أشارت العديد من الاتجاهات الى أن وباء كورونا، قد مثل بدرجات متفاوتة تراجعاً لمد العولمة. وتقليص الاعتماد المتبادل بين الدول، حيث ساهم في تسليط الضوء على الجوانب السلبية للعولمة، مثل انتقال الأمراض بشكل متسارع، حتى أصبحت كل دولة تميل الى تقليص الاعتماد المتبادل أو المتكامل مع غيرها من الدول.

---

[1] على الدين هلال – السياسة المقارنة من السلوكية الى العولمة – جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – 2015 – ص 90 وما بعدها.

[2] John Allen, How the world will look after the coronavirus pandemic, foreign policy, 20 at: https://bit.ly/2Y71HBj

(ISSN: 2356 - 9492)

ويمكن القول بأنه في مقابل التردد وعدم اليقين في إدارة الولايات المتحدة لأزمة كورونا. فقد نجح النموذج الصيني. الذي يمثل "الدولة القوية والمجتمع الضعيف". في السيطرة بشكل أكثر فاعلية على انتشار الفيروس. بالرغم من كون الصين هي بالأساس بؤرة تفشي الفيروس حول العالم. وذلك مع التسليم بأن الإحصائيات المعلنة من جانب الصين دقيقة أو غير بعيدة بشكل كبير عن واقع الوباء في الداخل. خاصة في ظل تشكيك كثير من الدول في الأرقام الصينية المعلنة[1].

وفي ظل طغيان الأخبار المتعلقة بالجائحة وطريقة تعامل الدول معها، بدأت بعض وسائل الإعلام والمراكز البحثية تبدي اهتماماً بمال النظام الدولي القائم وحجم التحولات التي ستفرضها الجائحة، وراج الحديث عن ارتباط التحولات الكبرى بأحداث كبرى، ومنها الجوائح، وعن أن "من السنن الكونية حدوث تحولات في الأنظمة السياسية والاقتصادية وبخاصة عقب الحروب أو الانقلابات أو الأوبئة. وبحسب الكاتب الفرنسي جاك أتالي. "أدت الأوبئة الكبيرة في العالم الى تغييرات أساسية في التنظيمات السياسية للأمم، وفي الثقافات التي تكمن وراء هذه الأنظمة[2].

لذلك فأغلب المحللين الدوليين يناقشون الوضع حول العالم بعد انتهاء هذه الجائحة والتغيرات المصاحبة لها بحيث سيتعرض النظام العالمي الى حالة من الاهتزاز، وعدم الاستقرار الداخلي على مستوى العلاقات الدولية[3].

فعلى مستوى المؤسسات الدولية الإقليمية كشفت أزمة فيروس كورونا مدى الضعف والقصور الذي تعاني منه المؤسسات الدولية، إذ شكلت هذه الأزمة اختبارا مهما لأبرز مؤسسة دولية وهي منظمة الأمم المتحدة من أجل قياس مدى فاعلية دورها في إدارة الأزمات الدولية ومدى استيعابها لحجم المخاطر والتحديات المستجدة التي تواجه

---

(1) Kishore Mahbubani. The world after covid-19. The Economist, 20 April 2020 Accessible at: https://www.economist.com/open-future/2020/04/20/by-invitation-kishore-Mahbubanitfsre=scn/tb/te/bl/ed/theworldaftercovid19buinvitationkishoremahbubaniopenfuture.

حسن العبسى وكورنا.. هل نهاية العولمة الاقتصادية ونهاية ثنائية شمال جنوب، وثنائية المركزية الغربية/ العالم، أنفاس بريس، بتاريخ 28 يونيو 2020، متوفر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/33/534G

(2) محمد كاظم المعني: جائحة كورونا وأزمة الظم العالمي الجديد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 11 أبريل 2020، متوفر عبر الرابط التالي https://bit.ly/33e0Y2g

(2) وأيضاً أزمة جائحة كورونا لم تثير فقط إشكالية التحول في بنية النظام الدولي، وإنما أثارت بشكل أعمق إشكالية دور الدولة والمجتمع في الحفاظ على معدل كاف من الإنتاج المحلي، وخاصة الأدوات والأجهزة الطبية بعد ما ضربت جائحة كورونا القطاع الصحي، ما يجعل الدول تعيد الاعتبار للإنتاج المحلي حتى لو كان أكثر تكلفة والتخلي عن سياسة الاستيراد في عصر سوف يشهد انتشار العديد من الفيروسات والأوبئة القاتلة، أنظر: منصور أبو كريم: هل يشهد العالم الدولي تحولاً بعد انحصار كورونا، مدونات من الجزيرة، بتاريخ 19 أبريل 2020،متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2ZpciHM

# آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وسبل مواجهتها

**د.** أسراء حسين عزيز محمد حجازي



المنظومة الكونية. وفعليا فقد أظهرت هذه الكارثة الصحية قصور دور الأمم المتحدة وفروعها المتخصصة لاسيما الصحية في مواجهة هذا التهديد الحقيقي للسلم والأمن الدوليين.

وتعتبر منظمة الصحة العالمية والتي تأسست في العام 1948 إحدى هذه الوكالات المتخصصة في الأمن الصحي والتي تهدف الى تعزيز وحماية الصحة الجيدة في جميع أنحاء العالم، فإن هذه المؤسسة الصحية العالمية فشلت في العديد من الاختبارات خصوصا في شق الأمراض الوبائية. وذلك بسبب عدم استجابتها السريعة للأزمات الصحية العالمية، بحيث ظهر للعيان خصوصا في ظل جائحة كورونا مدى التردد والتناقض في تقديم البيانات واتخاذ القرارات من لدن المنظمة، بل وتقديم معلومات خاطئة حول الإرشادات التي يجب على الدول الالتزام بها[1].

وعلى إثر ذلك، واجهت المنظمة انتقادات لاذعة حول سوء تدبيرها لهذه الجائحة العالمية، ومن دول عديدة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي قررت سحب تمويلها للمنظمة، وهي التي تعتبر أكبر مساهم في منظمة الصحة العالمية بما يناهز 400 الى 500 مليون دولار سنوياً أي بنسبة تتراوح ما بين 10 الى 15 بالمائة من ميزانية المنظمة.

وكان الرئيس ترامب قد وجه لها اتهامات تحت خط نظرية المؤامرة من خلال تواطئها مع الصين في شأن التغطية على انتشار الفيروس، وارتكابها لأخطاء قاتلة بتركيز اهتمامها على بكين ووضع الثقة المفرطة بها. وتضليل الولايات المتحدة فيما يخص المعلومات حول انتشار الوباء، بالإضافة الى سوء إدارتها الشديد للأزمة.

كما أظهرت الأزمة أيضاً تراجع دور بعض التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي كقوة توازن في النظام الدولي، بحيث اتسم تعامل دول هذا التكتل الإقليمية بالفردية والانعزالية في ظل أزمة كورونا. وواجهت أوروبا تحدياً كبيرا خاصة مع تأثير أزمة بريكست.بحيث بدت مؤسسة الاتحاد في معزل عن رسم سياسة موحدة في ظل هذه

---

[1] وضاح خنفر: النظام الدولي في عصر كورونا. عربي بوست، مارس 2020، متوفر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2WSRqrO

For more on this topic, see: Teresa CORATELLA: Covid-19 And Europe: Looking for A Geopolitical Megaphone, within collective book the world after COVID-19: Cooperation on competition, center for Strategic Research & Antalya Diplomacy forum. Republic of turkey ministry of foreign Affairs, June 2020, P: 33-37. Accessible via the following link: https://bit.ly/3gBPdaD.

(ISSN: 2356 - 9492)

الجائحة، فقد ضربت الأهداف التي أنش على إثرها هذا التكتل، بحيث أغلقت الحدود، وتعثر التنسيق المشترك، وبالموازاة تصاعدت موجة الأنينية القومي والاتهامات المتبادلة بين الدول[1].

وقد أظهر وضع الاتحاد الأوروبي عدم التزام دولة بمبدأ التضامن، كما أبان عن ضعف أدوار المفوضية الأوروبية التي عجزت عن القيام بدور تنسيقي بين دولة، وتجلي غياب ذلك عبر قيام الدول الأعضاء فيه بالتحرك بشكل انفرادي دون تنسيق فيما بينها خصوصا في مسألة اغلاق الحدود وتطبيق سياسات العزل وإجراءات التفتيش. هذه الأمور التي أظهرت انتهاء عصر التضامن الأوروبي.

لذلك تفتح مرحلة ما بعد كورونا العديد من التحديات التي من شأنها أن تشكل هزة كبيرة في الدعائم الأساسية للاتحاد ومن أبرزها. دعامة الوحدة وذلك وسط غياب مظاهر التضامن والتعاون واكتفاء الدول ضمن حدودها. بحيث عمقت أزمة كرونا من هشاشة الاتحاد الذي تضرر بفعل تداعيات أزمات سابقة بدءاً بالأزمة الاقتصادية العالمية للعام 2008 مروراً بأزمة اللاجئين، وتداعيات البريكست وصولا الى الأزمة المتولدة عن جائحة وباء كورونا.بحيث أعادت الأخيرة الاعتبار الى الدولة القومية كملاذ في وقت الأزمات الكبرى. كما عززت داخليا مساعي الشعبويين في أوروبا الراغبين في تفكيك الاتحاد، وخارجيا مراقبة العديد من القوى الدولية وعلى رأسها روسيا والصين للتحولات الجيوسياسية في القارة الأوروبية، والدفع باتجاه تغذية النزعة الانفصالية التفككية، بحيث رأي العديد من الخبراء أن المساعدات التي قدمتها كلا الدولتين، على الرغم من تصنيفها ضمن الطابع الإنساني، إلا أنها لا تخلو من أبعاد جيوسياسية في سبيل تحقيق مصالحها عن طريق تقوية مكانتها داخل النظام الدولي[2].

هذه التداعيات من شأنها أن تلقي بظلالها مستقبلا على محاولات الاتحاد لبناء قدراته الأمنية الدفاعية وترميم قطاعاته الاقتصادية التي تكبدت خسائر كبيرة جراء هذه الجائحة.

لذلك فلا سبيل لإعادة إحياء روح الاتحاد الا عن طريق إعادة بناء وهيكلة الرعاية الصحية والقطاع الاقتصادي عن طريق التضامن بين بلدانه للوصول الى أوروبا جيوسياسية متكاملة ومتماسكة.

ومن هنا يمكن القول، إن المؤسسات الدولية والإقليمية، عجزت عن استيعاب الأخطار الجديدة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وعدم قدرتها على حشد وتعبئة الجهود الدولية لوضع خطة استراتيجية لمواجهة هذا الخطر،

---

[1] حلمى همامي: أي اتحاد أوروبي بعد كورونا؟، صحيفة العرب تاريخ 26 مارس، متوفر على الرابط التالي https://bit.ly/39s4s2b
See More: Javi Lopez the coronavirus. A Geopolitical earthquake, European Council on foreign Relations, Avril 2, 2020, accessible via the following link: https://bit.ly/2xpR9Cy

[2] NicuPopescu: How the coronavirus threatens a geopolitical Europe, Global Village space, March 30, 2020, accessible via the following link: https://bit.ly/2JLNy4a.

عن بقائها رهينة ابتزازات من جانب الممولين والمانحين بها.بينما يرى بعض الباحثين أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل قوة سائدة ولكن أكثر ضعفاً في قيادتها للنظام العالمي مع احتفاظها بالعديد من الامتيازات التي راكمتها على مدار قيادتها للنظام الدولي. ومن الممكن أن ينتج هذا السيناريو نظاماً دولياً ثنائي القطبية، ولكنه هش الى درجة كبيرة والذي نستطيع أن نطلق عليه متعدد الأقطاب.

فأزمة كورونا ستفضي الى تغيير واضح في هيكل النظام الدولي، حيث ستسرع من التحول من نظام الأحادية القطبية، الذي تسيطر فيه الولايات المتحدة الأمريكية على التفاعلات الدولية، منذ انتهاء الحرب الباردة الى نظام متعدد الأقطاب الذي تكون فيه لروسيا والصين. أدوارا بارزة على الصعيد السياسي والاقتصادي، الى جانب أمريكا، وهو ما يسهم في خلق التوازن والاستقرار في العلاقات الدولية.ولتعزيز هذا السيناريو، تحت بند التضامن والتعاون الدولي، يجب توفر مجموعة من الشروط وأبرزها وضع الخلافات وتخفيف عبء العقوبات الاقتصادية عن طريق تجميدها أو رفعها.لذلك، فإن العلاقات بين الدول سوف تسير على مبدأ المصالح المشتركة التي تتطلب التعاون والتنسيق المتبادل، وبالتالي فإن التقارب يبقى رهيناً بقدرة أطراف النظام الدولي خصوصاً الأكثر تأثيراً على احتواء القضايا العالقة بينهما والمرشحة للارتفاع.فمخلفات أزمة كوفيد-19 على النظام الدولي تفرض أكثر من أي وقت مضى على القوى الدولية العمل على زيادة فرص التعاون عن طريق تخطي العقبات سواء السياسية أو والاقتصادية، وذلك في سبيل تجاوز التداعيات الوخيمة لأزمة فيروس كورونا على المنظومة العالمية[1].

وفي نفس السياق، يرى أصحاب هذا التوجه أن الجائحة تمثل نقطة فارقة بين عالمين، فما كان قائماً قبلها لن يعود كذلك بعدها، بمعنى أن التغيير سوف يصيب الكثير من المسلمات.

[1]Joseph S. Nye jr: No. the coronavirus will Not change the Global Order, Foreign Policy, April 2020, available on the website: https://bit.ly/3eEPDx1/

George friedman: Power and the rise and fall of Nations, Geopolitical Futures, May 2020, available on the website: https://bit.ly/3daiZm4/

Abdul Rasool Syed: the coronavirus and china – U.S Relations. Global Village space, Mars 2020, available on the website: https://bit.ly/2JLNy4/

(ISSN: 2356 - 9492)

لن تقود الصين نظاماً عالمياً جديداً، ولن تستطيع أمريكا العودة الى قيادة النظام الذي كانت تتصدره، فهو لن يكون موجوداً، بل إن كثيراً من الأسس التي قام عليها ذلك النظام سوف يعاد النظر فيها. هنا تجري مناقشة الكثير من المفاهيم، مثل العولمة وقيم السوق والنيوليبرالية، والديمقراطية ودور الدولة الوطنية، والإعلام وغير ذلك.

هنا أيضاً يتم عرض بعض التصورات الحالمة عن عالم ربما يكون قد هذبه الخوف على الوجود، وأظهر عجز إمكانياته الضخمة جداً، بما فيها أسلحة الدمار الشامل وحاملات الطائرات العملاقة.

فبالرغم من أن العولمة بدت واقعاً لا يمكن دفعه في السنوات الأخيرة، فقد ظلت محط انتقاد نخب في بلدان متعددة، ودعا كثيرون الى "عولمة إنسانية"، والآن يرى البعض أن العولمة بصورتها المعروفة قد سقطت أمام الجائحة، فقد سيجت الدول حدودها، ومنعت أغلبيتها حركة الخروج والدخول منها وإليها، وأكثر من ذلك فقد فرض على الناس البقاء في بيوتهم، والابتعاد عن بعضهم البعض.

صحيح أن النظام العالمي الذي كان قائماً قبل الجائحة قد تعرض للنقد الشديد، كما كان محط انتقاد من قوى كبرى ترى أن الدور الذي تؤديه في القرار الدولي، لا يتناسب ووزنها الفعلي من حيث قوتها الاقتصادية أو العسكرية أو البشرية، وأيضاً قدراتها التقنية، لكن تفجر الحديث عن نظام دولي جديد. وتصور شكله، ارتبط بالوباء الذي اجتاح العالم، ورأى البعض أنه سبب للتغيير مثلما حدث مع جوائح سابقة، بل مع أحداث كبرى في العالم.

إن الدولة الوطنية في مرحلة "ما بعد كورونا" من المرجح أن تختلف عما كانت عليه في السابق، مع تباين التأثرات المحتملة وفقاً لخصوصية وطبيعة كل نظام سياسي والبيئة التي يتفاعل بها. ومع شيوع حالة عدم اليقين إزاء التطورات المرتبطة بالمرحلة اللاحقة، خاصة وأن تفشي الفيروس ما زال قائماً ولم ينته بعد ولم يتم التوصل الى لقاح فعال: فإن كل التطورات القائمة والمحتملة حتى يتم القضاء بشكل كامل على الفيروس من شأنها أن تمثل قوة دفع باتجاه تعزيز أدوار الدولة بشكل أكبر، خاصة وأن أغلب الاختصاصات التي اكتسبتها الدولة خلال مرحلة الوباء قد لا تتخلى عنها، لا سيما في الدول الأكثر تضرراً من تداعيات الجائحة.

# آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وسبل مواجهتها

**د.** أسراء حسين عزيز محمد حجازي



## المبحث الثاني

## تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية

إننا نواجه أزمة صحية عالمية يترنح العالم كله تحت رياحها الهوجاء، فهي أزمة تسببت في قتل الكثير من الأشخاص، ونجم عنها معاناة إنسانية كبيرة، فقد غيرت وقلبت حياة الكثير من الناس رأساً على عقب، فجائحة كورونا أكثر بكثير من كونها مجرد أزمة صحية، إنها أزمة إنسانية واقتصادية واجتماعية، فتفشي جائحة كورونا بين سكان جميع الدول بلا استثناء يضر بشكل خاص الأفراد والأسر من ذوي الدخل المنخفض، وكبار السن، وذوي الإعاقة. وتشير الدلائل المبكرة إلى أن الآثار الصحية والاقتصادية لفيروس كورونا يتحملها الفقراء بشكل غير متناسب: كالمشردين واللاجئين والنازحين، إذ يعدون من أكثر الفئات عرضة للإصابة بهذا الوباء اللعين، فلا يتوافر لديهم مأوى يحميهم من الاختلاط بالآخرين. ناهيك عن عدم قدرتهم على توفير أدوات الحماية من الفيروس، وعدم توفير الرعاية الصحية في حال إصابة أحدهم بالمرض.

وعلى المستوى الاقتصادي نجد أن جائحة كورونا قد أضرت باقتصاد جميع الدول، وذلك على مستوى القطاعين العام أو الحكومي والخاص، فقد أدت الى عمليات إغلاق للأسواق التجارية، وتعليق السفر بين البلاد، بل داخل البلد الواحد أيضاً، كل ذلك أدى الى تباطؤ النشاط الاقتصادي، وأجبرت الشركات على التوقف عن العمل أو تسريح العمال، وهو ما أدى الى قلة الإنتاج وضعف الخدمات، وقطع سلاسل التوريد. وقد اتخذت بعض الحكومات بعض الإجراءات التي من شأنها التخفيف من الآثار السلبية في قطاعاتها المختلفة، كضخ النقد الحكومي حتى تتمكن القطاعات العديدة من الصمود والاستمرار، وتقدم خدماتها للمواطنين، لكن مع المزيد من عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فإن استمرار الحكومة بتقديمها الدعم سوف ينتهي لا محالة بعد أن يكون قد كلفها الكثير من الموارد المالية.

إن الآثار الاقتصادية لمعركة الدول ضد فيروس كورونا تشبه الى حد كبير الآثار الناجمة عن دخول الدول في حرب شاملة، فالحريات مقيدة، والسفر متوقف، والخوف منتشر بين الناس، والاستهلاك متزايد والاستثمار راكد، ومن ثم فإن إجراءات الإصلاح المتبعة في حالات الركود الاقتصادي التي تمر بها أي دولة لم تعد مجدية بأي شكل كان من حيث المقاصد والأغراض.

(ISSN: 2356 - 9492)

ولقد أدت أزمة جائحة كورونا الى حدوث انكماش في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو سالب 4.9% عام 2020، وقد بلغ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي نحو سالب 6.2% عام 2020، وذلك بسبب عمليات الإغلاق الكبير التي تمت لمعظم الأنشطة الاقتصادية، ومن المتوقع أن يسبب الاغلاق العام الكبير انكماش النمو أسوأ من ذلك اذا استمرت جائحة كورونا وإجراءات الاحتواء مدة أطول. ووفقاً لأحدث تقديرات صندوق النقد الدولي هناك توقعات تعافي النمو العالمي عم 2021 ليصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى 5.4%[1].

كما أدت تداعيات جائحة كورونا لآثار سلبية وزيادة الضغوط على المالية العامة للدول، مما أدى لارتفاع عجز المالية العامة الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم، ليسجل سالب 31.9% عام 2020 بعدما كان سالب 3.9% عام 2019 بسبب الانكماش الكبير في النشاط الاقتصادي وتراجع إيرادات المالية العامة للدول[2].

نتيجة لتداعيات أزمة جائحة كورونا والزيادة الضغوط على المالية العامة للدول، فقد أدت الى ارتفاع نسبة إجمالي الدين العالمي الى الناتج المحلي الإجمالي 101.5% عام 2020، بعدما كان يمثل نسبة 28.8% عام 2019 وهو مستوى غير مسبوق[3].

نتيجة لتداعيات أزمة جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، فقد أدت الى هبوط الكلى العالمي مما أدى الى انخفاض معدل التضخم على مستوى العالم ليسجل 3% عام 2020، مقابل 3.6% عام 2019، ويرجع ذلك الى تراجع معدل نمو الانفاق الاستهلاكي للأسر وخاصة للسلع الغير ضرورية.

أدى انتشار جائحة كورونا لإغلاقات صارمة مما سبب اضطرابات حادة في سوق العمل العالمي، حيث الاضطرار الى تخفيض ساعات العمل من قبل الشركات والمؤسسات الدولية سبب خسارة 300 مليون وظيفة بدوام كامل، خاصة بين العمال محدودي المهارات الذين لا يملكون خيار العمل من المنزل كما وتزيد بين النساء عن الرجال، ونتيجة ذلك تضرر 0.8% من حوالي 2 مليار عامل في القطاع غير الرسمي على مستوى العالم. وأدت

---

[1] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، السنة (1)، 2020، ص20.

[2] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد، السنة (1)، عدد خاص، 11 مارس 2020، ص8.

[3] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد، السنة (1)، عدد خاص، 11 مارس 2020، ص 11.

برامج الساعات المخفضة ومساندة العاملين الموقوفين مؤقتاً عن العمل لحماية الكثيرين من الوقوع في بطالة صريحة[1].

كما تشير إحصائيات البنك الدولي الى تراجع تدفقات تحويلات العاملين في جميع أنحاء العالم، ففي قارة أوروبا وآسيا الوسطى بلغت 72.5%، تليها تراجع تدفقات تحويلات العاملين في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 32.1% وجنوب آسيا 22.1% والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 91.6%، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بنسبة 91.3% وشرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 31% ويعود هذا التراجع نتيجة لانخفاض توظيف وتراجع أجور العمال المهاجرين وهم الأكثر عرضة لفقدان الوظائف والأجور خلال تلك الأزمة[2].

وتشير إحصائيات صندوق النقد الدولي الى أن جائحة كورونا أثرت على سوق السلع العالمي حيث أدت لانخفاض أسعار النفط على مستوى العالم بنحو 14.1% عام 2020 بسبب تراجع الطلب العالمي وانخفاضه بمعدلات أقل من نقص المعروض، كما انخفضت الأسعار العالمية لمعظم السلع خلال عام 2020، بسبب عمليات الاغلاق ونقص الطلب العالمي على معظم السلع ومن أمثلة تلك السلع انخفاض سعر البترول سالب 58.3% والبلاتين سالب 82.7% والفضة سالب 61.7% والسلع الزراعية سالب 41.3% والذهب 0.8% والفحم سالب 42.5% والمعادن الرئيسية سالب 61.9%[3].

كما شهدت مؤشرات معظم البورصات العالمية انخفاضاً خلال عام 2020، حيث انخفض كلا من مؤشر داو جونز الصناعي ومؤشر ستاندراند بورز وفوتشي للأسواق الناشئة بينما شهد مؤشر نيكاي 522 الياباني ارتفاعاً خلال نفس الفترة. ومن الآثار الاقتصادية العالمية لفيروس كورونا المستجد ما يلي[4]:

---

[1] تقارير متاحة على الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية.

[2] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد، السنة (1)، عدد خاص، 11 مارس 2020، ص61.

[3] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد، السنة (1)، عدد خاص، 11 مارس 2020، ص65.

[4] التجارة الإلكترونية تنقذ أسواق التجزئة العالمية والمستهلكين من قبضة كورونا، متاح على الموقع الالكتروني www.independentarabia.com تم الاطلاع 2020/11/7.

(ISSN: 2356 - 9492)

– التباطؤ الاقتصادي على الأسواق المالية بشكل عام.

– انخفاض معظم المؤشرات الدولية مثل مؤشر S&P 500 الذي انخفض 7% يوم 9 مارس، مما أدى الى وقف التداول لأول مرة منذ عام 1991.

– هروب المستثمرين الى أصول الملاذ الآمن مثل سندات الخزانة الأمريكية، مما أدى الى تسجيل عوائد منخفضة، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض تكاليف اقتراض الحكومة الأمريكية.

– انخفاض أسعار الفائدة للشركات والأفراد، والتي قد تنطوي على مخاطر كبيرة، وبالتالي فإن زيادة الائتمان قد يشوبها كثيراً من الغموض.

– كلما طال انتشار الفيروس، سيتأثر الأداء الاقتصادي وأداء قطاع الأعمال، مما يثير مخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون، خاصة في البلدان والشركات المثقلة بالديون.

**تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية:**

لقد كان لجائحة كورونا آثار سلبية على كافة القطاعات الاقتصادية الدولية من سياحة وتجارة ونقل والنفط وغيرها وسوف نستعرض هنا نبذة عن هذه الآثار على القطاعات الاقتصادية الدولية المختلفة وذلك على النحو التالي:

**أولاً: تداعيات جائحة كورونا على قطاع السياحة:**

يواجه قطاع السياحة العالمي عشرات المليارات من الخسائر حيث أن منظمة السياحة العالمية أكدت أن قطاع السياحة حاليا يعد واحدا من أكثر القطاعات تضرر من تفشي فيروس كورونا المستجد الى جانب تأثيره السلبي على كل من العرض والطلب بالنسبة لقطاع السفر، حيث سببت التدابير الاحتوائية والاحترازية التي تم اتخاذها من جانب الدول للحد من تفشي الوباء عدداً من التداعيات السلبية على قطاع السياحة، بما كان له من تأثيرات في غاية الخطورة على العمالة في قطاع السياحة والصناعات المغذية من خلال خفض ساعات العمل او تقليص العمالة بصورة مؤقتة لمحاولة خفض التكاليف في ظل خسائر القطاع الناجمة عن الإغلاق، وقد لا يعود القطاع الى سابق عهده وانتعاشه على المدى القصير، وحتى بعد الرفع التدريجي لإجراءات الاحتواء[1].

[1] السعيدي جميلة، أثر جائحة كورونا على القطاع السياحي بشفشاون: الواقع والرهانات، مقال منشور على الموقع الالكتروني http://alittihad.info أثر جائحة كورونا على القطاع السياحي–بش/ بتاريخ 2020/07/01.

وتشير بيانات منظمة السياحة العالمية الى أن أزمة جائحة كورونا أدت لانخفاض عدد السياح الدوليين على مستوى العالم بحوالي 79% عام 2020. بما يؤدي لتحقيق خسائر تقدر بنحو 591 مليار دولار، ويعمل في قطاع السياحة بشكل مباشر وغير مباشر حوالي 33 مليون شخصاً من جميع أنحاء العالم، أي ما يعادل 01.3% من إجمالي العمالة العالمية. وقد تضرر حوالي 21 مليون وظيفة مباشرة في قطاع السياح للخطر على مستوى العالم خلال عام 2020 وأدى تقييد السفر الدولي في جميع أنحاء العالم لإلغاء ما بين 70- 80% من حجوزات الفنادق على مستوى العالم.

كما تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية في تأثير فيروس كورونا على قطاع السياحة عالمياً إلى أن هناك انخفاض في عدد السياح الدوليين بنسبة تتراوح بين 1% و 3% خلال عام 2020 على مستوى العالم مقارنة بتقديرات نمو تتراوح بين 3% و 4% في بداية عام 2020 هذا الانخفاض سوف يؤدي الى خسارة تقدر بما يتراوح بين 30 و 50 مليار دولار أمريكي في إنفاق الزوار الدوليين في الوجهات السياحية (إيرادات السياحة الدولية). وتعد منطقة آسيا والمحيط الهادي هي المنطقة الأكثر تضرراانخفاض أعداد السائحين بنسبة تتراوح بين 9 الى 12 % في عام 2020 مقارنة بنمو كان متوقعا بين 5 و 6% في أوائل عام 2020. وسوف يكون التأثير الأكبر على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي قد تتعرض للإفلاس وهذا يستدعي اتخاذ تدابير الدعم والانعاش للسياحة في أكثر البلدان تضرراً[1].

ومن أبرز تداعيات فيروس كورونا على الرحلات البحرية أنها من بين أوائل القطاعات التي تعرضت لضربة قوية. على متن رحلاتهم البحرية مثل باخره الأميرة الماسية على شواطئ اليابان الامر الذي حول أحلام العطلات الى كوابيس لآلاف السياح العالميين وجدير بالذكر أن تفشي فيروس كورونا في إيطاليا كان له تأثير كبير حيث يحتل قطاع السفر والسياحة حوالي 31% من النشاط الاقتصادي.

**ثانياً: تداعيات جائحة كورونا على قطاع النقل واللوجستيات:**

[1]مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد، السنة (1)، عدد خاص، 11 مارس 2020، ص20.

منظمة السياحة العالمية، الحرص على فرص العمل ودعم الاقتصاد بواسطة السفر والسياحة، دعوة لنعمل من أجل تخفيف وطأة كوفيد-19 الاجتماعية والاقتصادية وتسريع الانتعاش، 13/ مارس/ 2020.

(ISSN: 2356 - 9492)

أدت التدابير الاحترازية لتفادي جائحة كورونا لفرض حالة طوارئ عالمية، وتقييد حركة السفر والتجارة والنقل واللوجستيات بين أكثر من 200 دولة حول العالم، بما أدى لتراجع معدلات التجارة العالمية، وانهيار أسواق النفط، وهو ما أدى لإبرام تحالف "أوبك" والاتفاق على خفض الإنتاج في 21 ابريل عام 2020 بنحو 9.7 مليون برميل لوضع حد للخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وقد انخفضت حركة الحوايات العاملة على خطوط الشرق الأقصى/ أوروبا/ البحر المتوسط بنحو 52% خلال عام 2020. وقد أدى تراجع التجارة العالمية وتراجع أسعار النفط وانعكاساتها على قرارات تحويل بعض شركات الملاحة العالمية لخط سيرها أو تخفيضها لحركة السفن لضرورة اطلاق حوافز وسياسات تسويقية مرنة للحد من تلك التداعيات على الحركة الملاحة البحرية بجميع الموانئ العالمية وقناة السويس وامتصاص الصدمة والتأثيرات السلبية المحتملة للأزمة.

تشمل صناعة الطيران حوالي 92 شركة حول العالم وتدعم الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.6%، وتخلق وظائف لأكثر من 56.5 مليون موظف حول العالم، وقد أسفرت الضوابط التي جرى توقيعها من جانب جميع دول العالم لاحتواء انتشار جائحة كورونا، لتوقف حركة السفر والطيران وهو ما أدى لتراجع حركة الطيران الدولي بنسبة تتراوح بين 80– 90% في جميع أنحاء العالم.

وقد أدى انتشار أزمة جائحة كورونا تأثيرات سلبية كبيرة على قطاع السفر والطيران والنقل الجوي، حيث تراجعت إيرادات حركة الطيران والسفر على مستوى انحاء العالم بنسبة 38–44% عام 2020. وتقدر خسائر صناعة الطيران على المستوى الدولي بقيمة 252 دولار شهرياً. وتشير توقعات الاتحاد الدولي للنقل الجوي عام 2021 الى تراجع حركة النقل الجوي بنسبة 42% بناء على استئناف الرحلات الداخلية، وتأتي التوقعات النهائية للقطاع مرهونة بقرارات فتح الحدود وإلغاء قرارات توقف حركة الطيران الدولي، وقرارات العزل المنزلي[1].

**ثالثاً: تداعيات جائحة كورونا على قطاع التجارة الدولية:**

لقد أدت أزمة جائحة كورونا إلى تأثيرات سلبية كبيرة على قطاع التجارة الدولية، حيث انكمشت التجارة العالمية بنسبة 3% في الربع الأول من عام 2020 وبنسبة 81.5% في الربع الأخير من نفس العام. وقد انخفض حجم التجارة الدولية بنسبة 8.4% عام 2020 وحجم الصادرات الدولية بنسبة 8.6%، وحجم الواردات الدولية بنسبة 8.2% عام 2020، ووفقاً لتقديرات منظمة التجارة العالمية فمن المتوقع تعافي التجارة الدولية بنحو 5% عام 2021. وهو ما يتفق مع السيناريو المتفائل. كما أدت أزمة جائحة كورونا الى انخفاض حجم التجارة الدولية للبضائع بنسبة

[1] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، السنة (1)، 2020، ص2. 3.

تتراوح بين 31- 32% عام 220. وانخفاض الرحلات التجارية الدولية خلال عام 2020 بنسبة 47%، وقد بدأت الرحلات التجارية للزيادة في أواخر عام 2020 لترتفع بنسبة 58%[1].

**رابعاً: تداعيا جائحة كورونا على قطاع الزراعة والأمن الغذائي[2]:**

لقد أثرت جائحة كورونا على قطاع الزراعة أو الفلاحة ومنظومة الأمن الغذائي العالمي، حيث توقفت عمليات نقل الأغذية نتيجة إجراء الحجر الصحي، وعرقلة سلاسل إمدادات الغذاء، أو انقطاعها نتيجة القيود على التصدير، وزيادة الفاقد من المواد الغذائية وخصوصاً السلع سريعة التلف. كل هذا من شأنه أن يؤثر على عرض الغذاء العالمي وارتفاع أسعاره سواء على الصعيد العالمي أو المحلي كلياً أو جزئياً فبعض الدول مثل الهند وضعت قيود على الأرز وهي أكثر مصدر له في العالم، كذلك نفس الاجراء من جانب دولة فيتنام وتايلاند في تقييد بيع الأرز، كما اتخذت كازخستان تقييد بيع القمح وهى من أكبر الدول المصدرة له. ودعت روسيا منتحي الزيوت النباتية لديها الى تقييد بذور عباد الشمس ومنتجات السكر. وبالتالي فقد أثرت أزمة جائحة كورونا بآثار سلبية على قطاع الزراعة ومنظومة الأمن الغذائي المحلي والعالمي.

**خامساً: تداعيات جائحة كورونا على قطاع التكنولوجيا[3]:**

---

[1] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، السنة (1)، 2020، ص73- 76.

[2] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، السنة (1)، 2020، ص80- 86.

[3] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، السنة (1)، 2020، ص105.

(ISSN: 2356 - 9492)

لقد تأثر قطاع التكنولوجيا الصناعية بشكل كبير يسبب انتشار فيروس كورونا المستجد وكان له تداعيات أكبر على الاقتصاديات التكنولوجية العالمية، حيث أغلقت الشركات مكاتبها ومتاجرها ومصانعها في الصين. وكان له من آثار قصيرة وطويلة الأجل حيث تم تأجيل وإلغاء معظم الأنشطة للشركات التكنولوجية على سبيل المثال حيث انخفض بنسبة 12% في انتاج الهواتف الذكية في عام 2020، بالإضافة الى تباطئ محتمل في طرح الجيل الخامس في الصين، لذلك فإنه من الضروري إيجاد الطرق الملائمة لمحاربة طرد الفيروس من خلال اتباع عدد من الخطوات التي تحد من انتشاره.

وقد امتد تأثير فيروس كورونا المستجد ليشمل أكبر صناعات التكنولوجيا ومنها فيسبوك وشركة أبل وجوجل وميكروسوفت، وبدأت الشركات تتبنى تقنيات جديدة نتيجة للفيروس مثل الروبوتات الصحية. وسياسات العمل من المنزل، والتكنولوجيا التعليمية من خلال التعليم الالكتروني عن بعد، واستخدام المعصم الذكي في التعليم.

**سادساً: تداعيات جائحة كورونا على قطاع النفط[1]:**

مع تحول فيروس كورونا المستجد الى وباء رسمي وتراجع أسعار النفط وسط حرب الأسعار العالمية تبرز تأثيرات الفيروس على الأسعار سواء على البدان المصدرة أو المستوردة للنفط، وتشير الإحصاءات الدولية الى انخفاض الطلب العالمي على النفط في عام 220 ليسجل بذلك أول انخفاض له منذ أكثر من عقد من الزمن بسبب الانكماش في طلب الصين والانخفاض الكبير في قطاع السفر والتجارة وتشير التوقعات المستقبلية لسوق النفط العالمي انه سيعتمد في النهاية على مدى سرعة تحرك الحكومات لاحتواء تفشي فيروس كورونا ومدى نجاح جهودها ومدى استمرار تأثير الفيروس على النشاط الاقتصادي فبعد اكتشاف الفيروس في الصين انخفضت أسعار النفط بنحو 20 دولارا للبرميل تحسباً الى انخفاض الطلب العالمي على النفط، حيث أدى انتشار عدوى الفيروس الى انخفاض الإنتاج، وهو ما يبرر تقرير سوق النفط الصاد عن وكالة الطاقة الدولية الى أهمية دور الصين في استهلاك النفط حيث تمثل الصين 14% من الطلب العالمي على النفط وأكثر من 80% من النمو العالمي في الطلب خلال عام 2019.

---

المركز المصري للدراسات الاقتصادية، تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد المصري، الكتاب الخامس عشر، الجزء الأول، أبريل 2020.

[1]مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، السنة (1)، 2020، ص28.

**سابعاً: تداعيات جائحة كورونا على القطاع الصناعي العالمي[1]:**

خلال العقدين الماضيين أصبح الاقتصاد الصيني يؤدي دوراً محورياً في توجهات الاقتصاد العالمي. حيث إن أهمية الصين المتزايدة في الاقتصاد العالمي لا يرتبط بوضعها كدولة مصنعة ومصدرة للمنتجات الاستهلاكية ولكنها باتت أيضاً المورد الرئيسي في العالم للمدخلات الوسيطة لشركات التصنيع في الخارج، حيث تشير الإحصاءات الى أن 20% من التجارة العالمية تأتي في هيئة منتجات وسيطة تم تصنيعها في الصين. ويعد التصنيع الصيني ضرورة لكثير من سلاسل القيمة. خاصة تلك المتعلقة بالأدوات الدقيقة والآلات ومعدات السيارات والاتصالات. وحدوث أي اضطراب كبير في امدادات الصين في هذه القطاعات سيؤثر بشكل كبير على المنتجين في بقية العالم نتيجة تعطل الصادرات الصينية.

قد تواجه بعض شركات تصنيع السيارات الأوروبية نقصا في المكونات الأساسية لصناعتها، وقد تجد الشركات في اليابان صعوبة في الحصول على قطع الغيار اللازمة لتجميع الكاميرات الرقمية وبشكل عام يؤثر هذا الأمر على القدرات الإنتاجية والصادرات الاجمالية للعديد من الشركات.

– على المستوى القطاعي نجد أن أكثر الاقتصاديات تأثراً هي قطاع الآلات والسيارات والمواد الكيميائية بالاتحاد الأوروبي. والالات والسيارات والأدوات الدقيقة بالولايات المتحدة الأمريكية والآلات والسيارات الياباني، والآلات ومعدات الاتصالات بجمهورية كوريا، ومعدات الاتصالات وآلات المكاتب بمقاطعة تايوان الصينية، ومعدات الاتصالات في فيتنام.

– من أكثر البلدان تأثراً استراليا وروسيا البيضاء والبرازيل وكندا والاتحاد الأوروبي وهونج كونج والهند واندونيسيا وإسرائيل واليابان وجمهورية كوريا وماليزيا والمكسيك.

– أدى انتشار فيروس كورونا الى تعطيل عمليات التصنيع في جميع أنحاء العالم حيث قامت الصين بإغلاق مصانعها وعاد الكثير من العمال الى بلادهم مما أثر بالسلب على سلاسل الامداد العالمية، وقد توقفت شركات عالمية عن التصنيع مثل شركة هيونداي نتيجة عدم تمكنها من الحصول على قطع الغيار الصينية.

[1] المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأزمة كورونا – الاقتصاد غير الرسمي، 7 أبريل 2020، ص42 وما بعدها.

(ISSN: 2356 - 9492)

– تأثرت سلاسل الامداد العالمية نتيجة التأخر في التسليم من الدول الصناعية للمنتجين مما أثر على مخزون المدخلات كما انخفض مخزون السلع تامة الصنع، وانخفض نشاط الشراء بشكل كبير نتيجة تراجع مشتريات الصين وانخفاض الإنتاج والطلب في دول أخرى.

– يوضح مؤشر مديري المشتريات انخفاض الإنتاج في السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية مع انخفاض حاد في السلع الاستثمارية.

– أثرت جائحة كورونا على بعض الصناعات التكنولوجية مثل الهواتف الذكية والاجهزة القابلة للارتداء والعاب الفيديو بالإضافة الى التأثير على صناعة قطع غيار السيارات وصناعة أشباه الموصلات.

**ثامناً: تداعيات جائحة كورونا على سوق العمل[1]:**

الانسان منذ نشأته وهو يبحث عن الأمن والسلامة والمأمن من كل شر ومكروه فهو في بحث دائم عن الطمأنينة والسلامة وهو ما منحه الاستمرارية في الحياة والتكاثر والتوسع والاكتشاف.

ولقد تطورت أساليب الدفاع عن النفس من الحقبة البداية حتى اليوم وتوصل الانسان وطيلة مشواره التواصلي وصيرورته التاريخية باستراتيجيات ووسائل ومعدات حفظت أمنه وحافظت عليه وساعدته على تأمين نفسه وأسرته وعشيرته.

الرخاء الاقتصادي والقضاء على البطالة لا يكتمل الا بوجود الامن والامان المجتمعي فإن تحقيق الأمن بأبعاده المختلفة وفي مقدمتها الأمن الاقتصادي والغذائي والعائلي والصحي وهو ما يعرف بالأمن الاجتماعي بمفهومه التقليدي ولقد اضحى الامن الاجتماعي اليوم من الموضوعات الجديرة بالاهتمام في عالم تتنازعه التيارات الأيديولوجية المختلفة ان انكماش الزمان والمكان يؤدي الى ظهور تهديدات جديدة للأمن البشري.

يعتبر الأمن حالة ناتجة عن توازن ديناميكي ينشأ بين مختلف المكونات البيئية المعيشية وهو ناتج عملية معقدة حيث يتفاعل البشر فيما بيئتهم حسب الوسط نحن هنا لا نعني البيئة المادية ولكن أيضا البيئات الثقافية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية.

[1] عامر العورتاني، الأمن الاجتماعي الأهم في معادلة الجودة الاجتماعية تاريخ التصفح 2020/11/27 الساعة 23. 184
Securite et promotion de la securite: Aspetsconceptuels et operationnels, Canada, 1998, p. 80.

# آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وسبل مواجهتها

**د.** أسراء حسين عزيز محمد حجازي

**مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**

فلكل ظاهرة اسلوبها وآلياتها ونمط عيشها وتأثيراتها فطريقة الانسان في ملء الفراغ اليومي الذي يعيشه والتيه والخوف اللذان يسيطران عليه لهو إشكال حقيقي، صحيح أن الوباء سجن أجسادنا في غرف ولكن لم يسجن عقولنا عن التفكير فقد أعطانا فرصة لإعادة ترتيب حياتنا وضبط أولوياتنا وعقلنة نمط تفكيرنا.

من المفروض أن يتعلم العربي أنه الأساس في كل تطور وتقدم وأن يساهم مهما كانت ثقافته وتوجهه الديني في التغيير الإيجابي وان يبني ولا يهدم، أن يسعى الى تطوير المجال العلمي والبحثي والمعرفي وذلك برد الاعتبار للمعلم وللعالم وللباحث وللمؤسسات التعليمية المختلفة وجعلها من أولى خططنا الاستراتيجية.

(ISSN: 2356 - 9492)

## الفصل الثالث

## سبل مواجهة أزمة كورونا وفقاً للقانون الدولي

أحدثت أزمة جائحة فيروس كورونا غير المسبوقة في جميع أنحاء العالم تغييرات لا حصر لها وتعقيدات جديدة في حياتنا اليومية، ومن أبرز تلك التغيرات في الجوانب الاجتماعية هو فرض التباعد الاجتماعي بين الأفراد، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تستهدف منع الناس من الالتقاء والتجمع بهدف الحد من تفشي العدوى، وألا تقل المسافة بين الأفراد عن متر، وإغلاق أماكن التجمعات كافة: كالمدارس وصالات الرياضة والسينما، والأماكن العامة. كالحدائق والملاهي، والمطاعم.

هذا بالإضافة الى الحجر المنزلي الكلي أو الجزئي الذي تم تطبيقه في دول العالم كافة قد أثر على العلاقات الاجتماعية للأفراد، بل بصورة أكثر سلبية خاصة في الحالة النفسية، فنتيجة الحجر المنزلي المطبق قد قطعت العلاقات والزيارات الاجتماعية المادية بين العائلات والأقارب والأصدقاء. وتم استعواضها بالتقنيات الحديثة للتواصل من خلال مكالمات الفيديو والاتصالات وغيرها من السبل الالكترونية التي تضمن التباعد بين الأفراد، وهو ما أبرز أهمية وجود تلك التقنيات في حياتنا اليومية. وزيادة استخدام الاتصالات الرقمية[1].

إلا أن العزلة الاجتماعية والحجر المنزلي قد أدى الى آثار سلبية كثيرة أبرزها تراجع قدرات الجسم والمناعة على محاربة العدوى، وزيادة خطر وفاة كبار السن بنسبة (26%): فالروابط الاجتماعية الضعيفة تساوي في خطرها على صحة الفرد ضعف المخاطر الناجمة عن السمنة أو تدخين (15) سيجارة يومياً، وهو ما أكده عدد من الدراسات التي أشارت الى أن ضعف العلاقات الاجتماعية بين الفرد والمحيطين به يؤدي الى اختلال وظائف جهاز المناعة وتحفيز جينات الالتهاب داخل الجسد، أي إنهم يكونون أكثر عرضة للانتكاسات والاضطراباتوالتعرض للأمراض والاضطرابات النفسية المختلفة من الافراد الذين يعيشون في ظل حياة اجتماعية نشيطة وفعالة.

إن أكثر تلك الأمراض النفسية شيوعاً والناتجة عن الحجر المنزلي وضعف العلاقات الاجتماعية **القلق:** وهو شعور الفرد بالتوتر الدائم من الأحداث حوله، وهو سمة عامة لهذا الزمان. لأن الناس جميعاً في حالة ترقب وخوف دائم من المستقبل، خاصة مع ارتفاع وتيرة المصابين والوفيات، فالخوف دائم من الإصابة او إصابة احد المقربين، والمرض النفسي الذي ينتشر أيضاً بين الأفراد نتيجة العزلة والمكث في البيت مدة طويلة هو **الاكتئاب** فيزيد معدل إصابة الأفراد المعزولين بالاكتئاب بنحو ثلاثة أضعاف، والشعور بالوحدة والكسل والخمول الدائم بنحو مرتين الى

[1] ينظر: غنيم أحمد فاروق (يوليو 2020)، كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سابق، ص227.

# آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وسبل مواجهتها

**د.** أسراء حسين عزيز محمد حجازي



ثلاث مرات. وهو ما يؤدي ليس فقط لأمراض واضطرابات نفسية، بل لأمراض جسدية أيضاً. فيزيد الخمول والكسل بنسبة إصابة الفرد بالسكر بنحو (7%)، وأمراض القلب بنحو (14%)[1].

ترتب على إغلاق المؤسسات العلمية تعطل أو تأخر المناقشات العلمية لرسائل الماجستير والدكتوراه، وهو الأمر الذي نجمت عنه أضرار بالغة بالباحثين، سواء من الناحية النفسية، أو من الناحية العلمية وتعطل مسيرتهم. أو من الناحية المادية، إذ قد يضطرون الى دفع رسوم جديدة، نتيجة انتهاء مدة القيد أو بسبب الدخول في عام دراسي جديد. علاوة على توقف المؤتمرات العلمية التي نجم عنه تأخر الأطروحات والنتائج التي كانت ستثري الحركة العلمية في شتى المجالات.

نجم عن التباعد الاجتماعي وفرض الحظر على مستوى العالم توقف مرفق القضاء عن العمل، ما أدى الى تأخر العدالة ووقوع أصحاب الحقوق في غياهب الانتظار الذي غالباً ما يضر مصالحهم، وربما لا يستفيدون شيئاً ولو حكم لهم بعد التأخير.

وتأثرت أيضاً بالحظر مراسم الزواج والخطبة، وربما أدى ذلك الى أضرار بالغة بطرفي العقد أو بأسرهم نتيجة هذا التعطل أو التأخير، وهو الأمر الذي يزيد من سوء الحالة الاجتماعية لا سيما في ظل وباء أوقف الحياة حرفياً، وتأجلت معه الأحلام والطموحات.

فخلال القرن الماضي واجه الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات والكوارث والتي تسببت في حالات ركود عميقة مثل فترة الكساد العظيم في عام 1927. ومن هذه الكوارث والأزمات التي هزت العالم الحربين العالميتين الأولى والثانية والانفلونزا الاسبانية وأزمة الدين الاوربية. وفي الوقت الحاضر يواجه العالم جائحة كورونا والتي تعتبر كارثة من جميع النواحي الإنسانية والاقتصادية والسياسية ومن أشد التخوفات التي تواجهها الدول انعكاس جائحة كورونا على الاقتصاد والتي يعتقد بأنها ستدفع بالاقتصاد العالمي الى أعمق ركود متوقع منذ قرن، ولكن قبل الاستباق في الحكم علينا تأكيد ما إن كانت جائحة كورونا تمثل بالفعل تهديد على الاقتصاد العالمي وتتسبب في ركود.

يقتضي المنطلق العلمي في إدارة الأزمات وحل المشاكل وخصوصاً في المراحل الأولى التركيز على التعامل مع منابع المشكلة وجذورها وليس مع الآثار، ولهذا يمثل إيقاف التدهور الاقتصادي والحد من تأثيرا جائحة كورونا الاجراء الأولي.لذا فإن الخطوة الأولى في مواجهة الانكماش والركود الاقتصادي المحتمل جراء الجائحة هي إيقاف المصدر الرئيسي للأزمة من خلال:

[1] ينظر: بن زيان، مليكة، وسيلة، زيتوني، نسيبة، (سبتمبر 2020)، العزلة الاجتماعية بسبب جائحة كورونا كوفيد-19 وانعكاساتها على الصحة النفسية والجسدية للفرد، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3 (5)، ص253- 255.

(ISSN: 2356 - 9492)

1 – الإجراءات المباشرة في احتواء وإيقاف الجائحة. والمقصود بذلك درجة تفاعل الحكومات تجاه حالات الأزمات والطوارئ المفاجئة من عمليات وأنشطة وسرعة الاستجابة لغرض إيقاف هذه الأزمات واحتوائها، ومن الجدير بالذكر أن التفاعل تجاه جائحة كورونا منذ بداية 2020 تفاوت من دولة الى أخرى كما هو الحال في التجربة الصينية والتي تفوقت على كل من التجربة الكندية[1] والإيطالية[2] الأمر الذي أدى الى احتواء الصين للأزمة بوقت أقصر وانخفاض الخسائر البشرية أقل بكثير بنظرائها الآخرين.

2 – إجراءات المعالجة والإنقاذ الاقتصادي الفورية.فبالرغم من أهمية تطبيق الإجراءات المباشرة واحتواء الأزمة إلا أنه قد يترتب على ذلك العديد من الآثار الاقتصادية كتأثيرات الحجر الصحي على الحركة والنشاط الاقتصادي، وهنا تظهر أهمية وضرورة تطبيق إجراءات المعالجة والإنقاذ الاقتصادي الفورية والتي يقصد بها التدخلات الاقتصادية في فترات الحجر الصحي والفترات التي تتلوها لمنع تضرر القطاعات الاقتصادية وخصوصاً القطاع الخاص بكافة مستوياته من المنشآت الصغرى وحتى العملاقة نظراً للأهمية التي يشكلها هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد، كما أن فترات الجمود الناتجة عن الحجر الصحي قد تتسبب في إفلاس عدد كبير من هذه الشركات مما يترتب عليه العديد من التبعات شديدة التأثير كارتفاع معدلات البطالة وتراجع الناتج المحلي، وبالنظر الى التجربة الصينية نجد أن هذه العملية تم تطبيقها بالفعل من قبل الحكومة حيث تم ضخ 156 مليار دولار لدعم الاقتصاد الصيني في شهر فبراير من العام 2020[3].

[1] انكماش اقتصاد كندا 8.2% مع ضربة كورونا https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy تم الاطلاع في 2020/11/27.

[2] أسباب الانهيار الإيطالي أمام "كورونا"، https://alqabas.com/article/5763060 تم الاطلاع في 2020/11/27.

[3] مواجهة كورونا، https://www.alarabiya.net تم الاطلاع في 2020/11/27.

# آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وسبل مواجهتها

**د.** أسراء حسين عزيز محمد حجازي

**مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**

**السياسات والإجراءات التي اتخذتها حكومات الدول والمنظمات الدولية والمحلية لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا:**

**1- السياساتالتياتخذتهاحكوماتالدول:**

هناك مجموعة من السياسات والإجراءات التي اتخذتها حكومات الدول المختلفة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وهي:

- استجابة الحكومات لتخفيف التداعيات الاقتصادية لأزمة جائحة كورونا، حيث أعلنت الحكومات الوطنية استجابتها غير المنسقة الى حد كبير ضد الفيروس. حيث أعلن مجلس الاحتياطي الفدرالي عن توفير مليارات الدولارات في هيئة قروض خاصة للشركات التي قد تواجه قيود السيولة، فضلاً عن الدعم المالي لقطاعات محددة مثل قطاع الطيران، وكذلك اتجهت العديد من البنوك المركزية الامريكية لخفض سعر الفائدة.
- ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الامريكية تخفيض الضرائب على الرواتب ومساعدة العمال والصناعات المتأثرة بالفيروس. بالإضافة الى اتخاذ بعد التدابير إجراءات الاحترازية في العديد من الدول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وإيطاليا والامارات العربية المتحدة. وذلك لاحتواء الاثار الجانبية السلبية النجمة عن تداعيات أزمة جائحة كورونا على الأنشطة الاقتصادية الدولية.
- تعهد وزراء مجموعة العشرين ومحافظو البنوك المركزية الدولية في اتخاذ تدابير مالية ونقدية مناسبة، وكما أعلن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن توافر 50 مليار دولار و 12 مليار دولار أمريكي على التوالي من التمويل لدعم الاقتصاديات منخفضة الدخل والاقتصادية الناشئة.
- خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة بواقع 50 نقطة. كما تعهد وزراء المالية للدولار الصناعية الكبرى باستخدام جميع الأدوات السياسية الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي القوي والمستدام وحمايته من المخاطر.
- خفض بنك الصين الشعبي أسعار الفائدة بوق 10 نقاط أساس ونصح المقرضين بالتيسير على المقترضين المتضررين بدلاً من فرض مزيد من الأعباء والمطالبة بالقروض المتعثرة لديهم.
- قام البنك المركزي الكوري بعقد اجتماع طارئ لكنه لم يتمكن من تخفيض سعر الفائدة.
- مساعدة البنك الدولي البلدان النامية والناشئة للحد من الاضرار الاقتصادية لجائحة كورونا.

(ISSN: 2356 - 9492)

– قام العديد من حكومات الدول باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير في كافة المجالات لرفع مستوى مستويات الثقة وتنشيط الأداء الاقتصادي والسعي نحو التعاون الدولي وتقوية الأنظمة الصحية.

– تكاتف جميع دول العالم لتقديم المساعدات المالية للدول النامية خاصة الدول الافريقية في منطقة جنوب الصحراء التي تعاني من الانخفاض في مرافق البنية التحتية الصحية لمنع تفاقم الازمة. وذلك من خلال التركيز على الخطوات الواجب اتباعها قبل البلدان النامية على المستوى الوطني والتي تتمثل في:

– تعزيز الاستثمارات الوطنية داخل قطاع الصحة لتمكينه من توفير الخدمات العلاجية على أعلى مستوى ممكن.

– دعم برامج الأمان الاجتماعي من خلال تسهيل التحويلات النقدية وتقديم الخدمات الطبية المجانية للفئات الأشد احتياجا.

– تقديم الإعفاءات الضريبية المؤقتة وبرامج الدعم الحكومية القطاع الخاص وتشجيعه على رفع معدلات الإنتاج.

– الزام البنوك المركزية في البلدان النامية بوضع قرارات بتخفيض أسعار الفائدة وضخ السيولة لتنشيط حركة الأداء الاقتصادي وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

## 2– السياسات والإجراءات التي اتخذتها المنظمات الدولية لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا:

هناك مجموعة من السياسات والإجراءات التي اتخذتها المنظمات الدولية المختلفة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وهي:

– تتمثل جهود المؤسسات الدولية في مواجهة جائحة كورونا في دعم البلدان النامية من خلال سعي مجموعة البنك الدولي المتمثلة في المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية على اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع حزمة من التحفيزات الاقتصادية سريعة الانفاق والتي تقدر بنحو 12 مليار دولار أمريكي كما تهدف تلك الجهود الى تعزيز أداء الأنظمة الصحية وتقليل الاثار السلبية على الأداء الاقتصاد مع السعي لوضع برامج تركز على الجوانب الاجتماعية تظهر تلك الجهود من خلال الآتي:

– دعم البنوك التجارية بهدف زيادة التمويل التجاري.

– تقديم المساعدات والحزم الرأسمالية للقطاع الخاص.

– مساندة الشركات المتعاملة مع تلك المؤسسات بشكل مباشر.

– الاهتمام بتعزيز القطاعات الاستراتيجية كالتجهيزات الطبية والأدوية من أجل استمرار حركة الواردات وتفادي مخاطر الهبوط.

– تسعى الحكومات الى تجنب اللجوء الى فرض السياسات الحمائية التي تؤدي لتفاقم الازمات . وتعمل على وضع عدد من البرامج والخطط من اجل استيعاب الازمة وذلك من خلال الآتي:

– تتجنب الحكومات فرض قيود على الصادرات من الأغذية والمنتجات الطبية الضرورية.

– تعمل على تشجيع زيادة الإنتاج وضمان تدفق الموارد.

– تشجيع منشآت الاعمال الخاصة على الحفاظ على معدلات عالية من المخزون.

– عدم الاعتماد على مورد واحد من العمل على تنويع الموردين من اجل إدارة المخاطر.

**التجربة الصينية (في مواجهة أزمة كورونا):** أثناء مواجهة الصين لجائحة كورونا كان لسياساتها النقدية دور بارز في دعم الاقتصاد حيث أفاد تقرير إخباري في شهر مارس 2020 بأن قطاع المصارف الصيني عزز دعمه المالي للمشروعات الصغيرة في مواجهة فيروس كورونا. ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عن رابطة المصارف الصينية أن المصارف المحلية والخاصة قدمت دعماً ائتمانياً بقيمة 42.8مليار دولار، وأشارت الى أن الدعم تم توجيهه بصورة رئيسية الى الشركات شديدة الصغر والصغيرة والمتوسطة وهي التي تأثرت بصورة كبيرة من المرض، وهذا يثبت دور السياسات النقدية في تعزيز الاقتصاد الصيني وانتعاشه[1].

خلال مؤتمر صحفي عقد في البيت الأبيض في شهر مارس 2020 وفي خطاب رسمي للرئيس الأمريكي ترامبأشار الى إجراءات من بينها خفض الضرائب على بعض الشركات ومساعدة المتضررين من الفيروس، وفي نفس الشهر درس الائتلاف الحاكم في ألمانيا مواجهة تداعيات فيروس كورونا الجديد على اقتصاد البلاد من خلال دعم القطاعات الإنتاجية عن طريق تخفيض الضرائب وتقليص ساعات العمل[2]. ولكن يبدو أن هذه التوجهات لم تطبق على أرض الواقع الا في حالات استثنائية لبعض الدول وما يؤكد هذا الأمر التحذيرات التي أطلقتها مراكز الأبحاث العالمية، فحسب ما نشرته صحيفة الجاردين في شهر أكتوبر 2020[3]، حذر مركز أبحاث عالمي رائد من أن الحكومات يجب أن تقاوم فرض تخفيضات في الإنفاق والزيادات الضريبية الضخمة في المرحلة الحالية وحتى تتعافى اقتصاداتها من آثار عمليات الاغلاق الناجمة عن فيروس كورونا. كما قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

---

[1] المصارف الصينية تدعم المشروعات الصغيرة لمواجهة كورونا

تم الاطلاع في 2020/11/2 https://www.alittideae/atidcle /

[2] ترامب يبحث إجراءات لحل أزمة كورونا الاقتصادية https://www.alhurra.com/ تم الاطلاع في 2020/11/2.

[3] شادي عاكوم–برلين، خيارات ألمانيا لمواجهة تداعيات كورونا على الاقتصاد، https://www.alaraby.co.uk تم الاطلاع في 2020/11/2.

(ISSN: 2356 - 9492)

) في فحصها الربع السنوي للاقتصاد العالمي إنه سيكون من الضروري مواصلة اقتراض أموال إضافية في OECD( العام المقبل لدعم الأسر والشركات الأكثر تضرراً على الرغم من المخاوف بشأن تنامي القطاع العام، وفي إشارة واضحة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحكومات التي تفكر في زيادة الضرائب بما في ذلك المملكة المتحدة "إن الانفاق العام ضروري لدعم انتعاش النمو الذي بدأ يتباطأ في العديد من البلدان منذ يونيو2020، وذلك أساساً بسبب مخاوف حدوث مزيد من الإغلاق هذا الشتاء". مما سبق نجد ان استخدام الضرائب كأحد أدوات السياسة المالية (تخفيض الضرائب) يحفز الاقتصاد وخصوصاً في حالات الركود والأزمات.

من أشد التأثيرات السلبية لجائحة كورونا هو ضربها للاقتصاديات القوية والأكثر تأثيراً على مستوى الاقتصاد العالمي مما ينذر بأزمة اقتصادية عالمية تطال جميع الدول سواء المتأثرة بالجائحة أو الغير متأثرة، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش نمو الاقتصاد العالمي بمعدل-4.9% في عام 2020. وبحسب أحدث تقارير الصندوق فإن تأثير جائحة كورونا المستجد على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020 أكثر سلبا من المستوى المنتظر، ومن المتوقع أن يكون التعافي أكثر تدرجاً مما أشارت اليه التنبؤات السابقة. وكذلك توقعت وكالة فينش للتصنيفات الائتمانية في يونيو 2020 أن يبلغ إجمالي الديون العالمية 76 تريليون دولار، ما يعادل 95% من الناتج العالمي[1]. هذه المؤشرات والتوقعات تستدعي تدخل وتفعيل دور المؤسسات الدولية التي تعني بالقضايا العالمية وتمتلك خاصية التأثير على الدول مثل الأمم المتحدة والتي تشرف على العديد من المؤسسات القوية والمتخصصة كالبنك الدولي والذي يعرف بأنه أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعني بالتنمية، البنك الدولي بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في "بريتونوودز" بولاية نيو هامبشير الأمريكية. ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظراً الى الكوارث الطبيعية والطوارئ التي تتعرض لها الدول والشعوب ولاحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية. غير أن البنك الدولي اليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله، ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر. لذلك عندما تواجه دولة ما كساداً اقتصادياً خطيراً وديوناً خارجية تعجز عن التعامل معها لا يصبح أمام الحكومة خيار الا أن تتجه الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية لتقدم للدولة قروضاً سريعة الصرف. لكن هذه المؤسسات تحتاج الى ضمانات تثبت أن هذه الدولة[2] لديها القدرة على السداد، وأنها ستتخذ الخطوات الضرورية لضمان إنقاذ ميزانيتها

[1]محمد على، الاقتصاد العالمي بعد كورونا. مؤشرات انكماش وتفاؤل https://al-ain.com تم الاطلاع في 2020/10/27.

[2]"البنك الدولي" الدليل العربي – حقوق الانسان والتنمية (وصلة مكسورة) نسخة محفوظة 23 سبتمبر 2015 على موقع واي باك

على المدى القصير، وتنتزع هذه الضمانات من الحكومات من خلال برامج مفروضة عليها تعرف ببرامج تحقيق الاستقرار والإصلاح الهيكلي، وتتضمن الأنشطة الواردة في هذه البرامج تقليل حجم وهيكل الانفاق الحكومي وخصخصة الصناعات المملوكة للدولة وتقليل سيطرة الحكومة على القطاع العام وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية للامتثال لقواعد تحرير التجارة وغير ذلك من المحددات المماثلة. معنى هذا أن البنك الدولي وجميع المؤسسات الدولية تمثل خط دفاع أخير للدول مواجهة الأزمات الاقتصادية وحالات الركود والانكماش، وبهذا تم اثبات الفرضية الخامسة، الجدير بالذكر أن الاقتراض من البنك الدولي سلاح ذو حدين حيث تواجه الدول تحديين غايه في القوة والصعوبة، الأول يكمن في كيفية تحقيق الاستغلال الأمثل للقرض في مواجهة الأزمة، أما الثاني فهو تحمل الأعباء والالتزامات المتمثلة في الأقساط وشروط السداد، وتكمن الكارثة في حالة فشل إدارة القرض والذي يعني استمرارية الأزمة مضافاً اليها أعباء القرض الخارجي وبهذا فإن القروض الخارجية ستزيد الطين بله والأمر سوء[1].

بالرغم من إثبات فاعلية الحلول السابقة في مواجهة الجائحة إلا أنه من الضروري الانتباه الى أن هذه الحلول تركز على إيقاف التدهور الاقتصادي وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فهي لا تتجاوز كونها حلول وإجراءات مرحلية مؤقتة تعمل في التحفيز الجزئي أو ترحيل الأعباء من عاتق الاقتصاد الى خانة الالتزامات، والديون المستقبلية لذا فإن مواجهة الركود الاقتصادي تتطلب إجراءات تعمل على تحقيق قيمة اقتصادية حقيقة تضاف الى الدخل والناتج المحلي والقومي، ولتحقيق هذا الجانب ينبغي توجيه الأموال الى مراكز استثمارية فعالة وبالتأكيد أن مثل هذه المراكز لن تتواجد في اقتصاد راكد ما يعني توجيه الأموال نحو الخارج. قد يرى البعض ان هذا الأمر يفتقر الى المنطقية فكيف يطلب من اقتصاد راكد أن يوجه الأموال نحو الخارج في حين أنه بأمس الحاجة لهذه الأموال؟!! بالعودة الى الفرضية الثالثة نجد أن إنشاء المشاريع تمثل أحد أوجه الإنفاق العام والذي يعتبر من جوانب السياسة المالية، وفي حالة محدودية أموال الدولة تصبح أمام خيارين إما الانفاق العام او الاستثمار الخارجي، ولكن هل من الممكن تنفيذ الخيارين بأموال محدودة؟!! فإن تطبيق هذا الأمر ممكن من خلال تعظيم العوائد الاقتصادية عن طريق تنفيذ

---

مشين. تم الاطلاع في 2020/11/2.

[1] كايتريكل، الوحدة رقم 27 البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، صفحة 524.

International Bank for Reconstruction and development articles of agreement (as amended effective 16 February 1989), Article IV, section 10 1998), 4.: World Bank. Development and Human Rights: The role of the world Bank. (Washington, D.C)

(ISSN: 2356 - 9492)

) والذي يعني تولي مستثمر من القطاع الخاص بعد الترخيص له من الدولة أو الجهة BOTالمشاريع وفق أسلوب ( الحكومية المختصة بتشييد وبناء أي من مشروعات البنية الأساسية كإنشاء مطار أو محطة لتوليد الكهرباء من موارده الخاصة على ان يتولى تشغيله وإدارته بعد الانتهاء منه لمدة امتياز معينة تتراوح عادة ما بين 30 او 40 سنة وخلالها يتولى تشغيل المشروع بحيث يحصل من خلاله على التكاليف التي تحملها بالإضافة الى تحقيق أرباح من خلال العوائد والرسوم التي يدفعها مستخدمو هذا المشروع وبعد انتهاء مدة الامتياز يتم نقل المشروع بعناصره الى يعني وجود آلية تمويلية لإنشاء البنى الأساسية في مجتمع ما بعيداً عن موارد B.O.Tالدولة ومن ثم فإن نظام الدولة. وهذا ما يتيح للدولة استخدام مواردها في مجالات أخرى، ولكن أين ينبغي أن توجه هذه الموارد؟!! هذا التساؤل يقودنا الى ما يسمى بالأسواق الناشئة وهي الأسواق التي تمتلك صفات قريبة من صفات الأسواق المتقدمة، لكنها لم تستوفي جميع الصفات والمعايير التي تؤهلها لكي تكون ضمن تلك الأسواق، فالأسواق الناشئة تمثل توجه مرغوب للاستثمارات حيث تشير بعض المصادر الى وصول رأس مال صناديق التحوط (المحفظة الوقائية) في الأسواق الناشئة الى مستوى قياسي جديد في الربع الأول من عام 2011 حيث بلغت ما يقارب 121 مليار دولار[1]، ويجدر الإشارة الى ان البلدان الصناعية الجديدة أسواق ناشئة لم تصل اقتصادياتها بعد الى وضع متقدم ولكنها تفوق بمعنى الاقتصاد الكلي نظيراتها النامية، ويوجد بعض المصطلحات التي يتم استخدامها للتعبير والإشارة الى الأسواق الناشئة ومن ضمنها مصطلح "الاقتصاديات من أكثر المظاهر الناتجة جراء جائحة كورونا هو ارتفاع معدل البطالة سواء بشكل مباشر أثناء فترة الحجر الصحي أو بشكل غير مباشر كأحد تبعات الركود الاقتصادي، وكما هو معروف أن البطالة من أكثر المشاكل المعيقة للاقتصاد والتنمية، لذا ينبغي التعامل مع هذه الظاهرة كخطوة أساسية لمواجهة الركود، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال فتح أبواب االهجرة نحو الدول ذات الاقتصاد المتماسك.

الجدير بالذكر أن عملية الهجرة نحو الدول المتقدمة تتكامل مع عملية توجيه الاستثمارات الخارجية والمذكورة في الفرضية السادسة بحيث يتم توجيه فوائض الأموال الى الأسواق الناشئة وبالمقابل توجيه الفائض البشري نحو الاقتصاديات المتقدمة، وبالرغم من إثبات فاعلية الهجرة في تنمية الاقتصاد الا أن تحقيق هذا الأمر مرتبط بانتهاء جائحة كورونا حيث أن احتمالية استمرار الجائحة كما ذكر سابقاً سيجعل تطبيق الهجرة أمر غير منطقي وغاية في

[1] www.bloomberg.com . Bloomberg- Are you a robot? تم الاطلاع في 2020/10/28.

Orbaek, Peter (24-01-1995) "can you trust your data?". Brics Report Series. 2 (24) doi: 10.7146/brics.v2i24.19926. ISSN 1601-5355.

الصعوبة وذو تأثيرات سلبية معاكسة، كما أن هناك اعتبارات أخرى تؤثر على عملية الهجرة منها الاحتياطات الأمنية في مواجهة العمليات الإرهابية والذي كان أحد أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[1].

**تفعيل التبادل المعرفي واسرار الصناعات بين الدول:**

بالرغم من إثبات فاعلية التبادل المعرفي وأسرار الصناعات بين الدول في نمو الاقتصاد إلا أن المنطق السياسي والاقتصادي يقودنا الى تساؤل منطقي حول إمكانية تحقيق هذا الإجراء في ظل التنافس الدولي المحموم، فما الذي قد يدفع الولايات المتحدة الأمريكية الى تبادل أسرارها الصناعية مع الصين في حين تمثل هذه الأخيرة العدو الاقتصادي الأول؟!! قابلية تحقيق هذا الأمر يرجع الى القواسم المشتركة بين الدول والتي تسمح بهذا التبادل كما ورد في تعريف التعاون التقني المذكور سابقاً والذي يشترط أن يكون التعاون التقني بين البلدان التي تشترك في حقائق تاريخية وتحديات مماثلة، وبالعودة الى تجربة صناعات السيارات بين الصين والسوفييت يرجع الأمر الى العلاقة الايدلوجية السياسية والاقتصادية المشتركة بين البلدين، وفي الوقت الحالي نجد شريحة كبيرة من الدول التي تتملك القواسم المشتركة فيما بينها مثل دول الاتحاد الأوربي ودول النمور الاسيوية وبالتأكيد الدول العربية والتي من المفترض ان تكون سباقة في تحقيق هذا الاجراء[2].

أن انتهاء جائحة كورونا واحتواءها أمر لم يتم تأكيده بعد وهذا يضعنا أمام عدة احتمالات. والأسواء من هذه الاحتمالات استمرار الجائحة وضربها مرة أخرى للاقتصاد العالمي أو التعرض لجائحة أخرى، وكلا الاحتمالين سيضع الاقتصاديات في وضع حرج للغاية مما قد يوصلها الى حافة الانهيار، لهذا السبب يتوجب العمل على إجراء مزدوج بحيث يحمي الاقتصاد في حالة تكرر واستمرار الجائحة وفي نفس الوقت يعمل على مواجهة الركود المحتمل وحفز الاقتصاد.

في الوقت الذي تسببت جائحة فيروس كورونا المستجد في اضطرابات اقتصادية واسعة طالت جميع دول العالم وعانى منها ملايين البشر، إلا ان كبرى شركات التكنولوجيا الأمريكية استفادت من الجائحة وحققت أرباحا

---

[1] لندن– الخليج أونلاين. 8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي، https://alkhaleejonline.net تم الاطلاع في 2020/11/10.

[2] اخبار الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى حول التعاون بين دول الجنوب، https://news.un.org

(ISSN: 2356 - 9492)

هائلة وازدهارا ماليا، حيث ارتفعت مبيعات أمازون بنسبة 40 في المئة خلال ثلاثة أشهر حتى يونيو/ حزيران، بينما حققت شركة أبل زيادة كبيرة في مبيعات هواتف آي فون وغيرها من الأجهزة، كما قفز عدد مستخدمي منصات شركة فيسبوك للتواصل الاجتماعي وتشمل (واتس آب وانستاغرام)، بنسبة 15 في المئة، ونجد أن القاسم المشترك بين الشركات المذكورة بأنها جميعاً تعتمد على التعامل الإلكتروني ما يثبت فاعلية الاقتصاد الرقمي.

**الجوانب الإيجابية للاقتصاد الرقمي:**

تطبيق الاقتصاد الرقمي له العديد من الانعكاسات الإيجابية التي تساعد وبشكل كبير في تجاوز حالات الركود الاقتصادي المحتملة وذلك من خلال ما يلى[1]:

– عدم التأثر بإجراءات احتواء الجائحة مثل الحجر الصحي.

– انخفاض التكاليف والمقومات اللازمة لتشغيل الاقتصاد وفق الأسلوب الرقمي.

– الحلول والابتكارات التكنولوجية ودورها في مواجهة المشاكل الاقتصادية.

– انخفاض الوقت والجهد مقارنة بالأساليب الاقتصادية الأخرى.

من المعروف أن التوترات السياسية ونشوب الحروب العسكرية هي العدو الأول للاقتصاد وهذا ما أثبتته التجارب التاريخية. كما أن استمرار التوترات والحروب في ظل الوضع الحالي سيضع الدول في مواجهة الآثار التالية الأضرار الاقتصادية والخسائر البشرية المباشرة لهذه النزاعات والتوترات،وهذا ما نشاهدالآن منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية والأضرار الناتجة عن جائحة كورونا حالياً ومستقبلاً، ثم تبعات وتأثيرات الركود الاقتصادي العالمي المحتمل.

بالنظر الى الخسائر المباشرة للحروب والموارد الاقتصادية المعطلة نجد أن إيقاف التوترات والحروب سيمكن من وقف النزف الاقتصادي والبشري وتفعيل موارد الاقتصاد بالشكل الصحيح مما يعطي الاقتصاد قوة أكبر في مواجهة أزمات محتملة.

[1] فيروس كورونا: أمازون وفيسبوك وآبل حققوا مليارات بفضل الجائحة، https://www.bbc.com تم الاطلاع في 2020/11/10.

# آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية وسبل مواجهتها

**د.** أسراء حسين عزيز محمد حجازي



**الخاتمةوالتوصيات**

جاءت جائحة كورونا للعالم أجمع لتثبت أن القدرة الإلهية فوق طاقة البشر والتطور العلمي والتكنولوجي، وقد يكون ذلك عقوبة من الله للعباد لمخالفة أوامر الله في المعاملات الربوية والاحتكار، نجد أن العالم أجمع وقف عاجزاً أمامها فانخفض الناتج المحلي وازدادت معدلات البطالة ومعدلات التضخم، وأصبح شبح الركود العالمي يهدد العالم بأسره مع عجز الحكومات المتقدمة والمتأخرة على حد سواء من الناحية الصحية والاقتصادية، بل وأصبحت الدول التي كانت تمنع دخول الافراد لديها الا بالتأشيرات تمنح حق الدخول للأطباء والممرضين مع ضمانات من الدخل والإقامة وفرص العمل للمساعدة في مكافحة الفيروس. ومن الناحية الاقتصادية، نجد أن معظم القطاعات الاقتصادية أصيبت بتوقف الإنتاج، وإن لم نكن مبالغين فهناك قطاعات أصيبت بشلل تام نتيجة الأزمة مثل السياحة وشركات الطيران والمطاعم.

كما صاحب ذلك تنامي لقطاعات الاتصالات والتكنولوجيا مع تحقيق أرباح قياسية، وبذلك يجب التفكير جدياً للخروج من هذه الأزمة وغيرها مستقبلاً، فالعالم في مطلع العام الحالي كان على اعتاب توقعات بنمو اقتصادي وخروج من الازمة المالية ولكن تغير الحال بحلول الجائحة، وعليه يجب على العالم والدول المتقدمة العمل على تغيير نمط الاقتصاد الرأسمالي المهيمن، ومراقبة الدولة للأنشطة الاقتصادية والتخلص من سيطرة الشركات الكبرى المهيمنة على الأنشطة الاقتصادية من باب الاحتكارات العالمية، وإعادة النظر في الأسواق المالية والسياسات النقدية وأسعار الفائدة مع العمل بالاكتفاء الذاتي في مختلف الاقتصاديات وخاصة الدول النامية فهي الوحيدة التي يوجد بها مقدرات وموارد اقتصادية غير مستغلة. والعمل على تنمية الاستثمارات المحلية وخلق فرص عمل. وهو ما يحدث فعلاً في بعض الأنظمة فنجد في الأزمة المالية عامي 2008–2009 تدخلت الحكومة الأمريكية لمنع انهيار بعض البنوك وشرائها، وفي الأزمة الحالية ضخت الحكومة من جديد قرابة 11 ترليون كحزمة مساعدات للاقتصاد وللأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يتعلق بالاقتصاد المحلي فيجب العمل على توحيد المصرف المركزي بالدرجة الأولى لضبط النفقات والمصروفات، وتغليب المصالح العامة مع دور أفضل للأمم المتحدة والمجتمعات الدولية. والعمل على تكوين هوية مستقلة للاقتصاد مع رؤية واضحة للنشاط الاقتصادي يعتمد على القطاعين العام والخاص، وتفعيل القطاع المصرفي

(ISSN: 2356 - 9492)

كممول للتنمية والاستفادة من القطاعات الغير مستغلة كالسياحة وقطاع الخدمات. وفتح مجالات الاستثمار المختلفة مع رقابة فعالة من قبل الجهات الرقابية تهدف لتنمية الاقتصاد وليس لاصطياد الأخطاء.

كما يجب العمل بخطط تنموية شاملة تهدف لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة ومعالجة الاختلالات في القطاعات القائمة من تكدس الموظفين. وتزايد الانفاق الغير مقنن وترشيد الانفاق العام لمعالجة الاختلالات التي تظهر دائماً في تقرير الرقابة وديوان المحاسبة من تضخم حجم النفقات في قطاعات الدولة المختلفة، كما يجب العمل على سياسة الدعم السلعي والتي أحياناً لا يستفيد منها المواطن بشكل مباشر وكيفية العمل على إصلاحها، والاستفادة من جميع الموارد الاقتصادية الغير مستغلة وتطوير البنى التحتية المنعدمة للاقتصاد ككل بمختلف قطاعاته والنظام الضريبي مع حوكمةالدولة.

**النتائج:**

1- أدت جائحة كورونا الى آثار سلبية على القطاعات الاقتصادية الدولية (الزراعة والفلاحة الدولية، الصناعة الدولية، التجارة الدولية، النقل واللوجستيات والسفر والطيران الجوي، قطاع النفط، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.... إلخ).
2- أكثر القطاعات الاقتصادية الدولية تضررا قطاع السياحة والسفر والطيران الجوي والفندقة . والزراعة والصناعة والتجارة الدولية.
3- هناك تداعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية.
4- أدت جائحة كورونا لآثار سلبية على مؤشر الاقتصاد العالمي الكلي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي وزيادة معدلات البطالة والمديونيات الخارجية للدول. وعجز الموازنات العامة للدول. وعدم استقرار سوق السلع وسوق المال الدولي.
5- قامت المنظمات الدولية وحكومات الدول المختلفة باتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الاحترازية اللازمة لمواجهة أزمة جائحة كورونا.
6- فاعلية إيقاف التوترات السياسية والحروب في الحد من تفاقم حالة الركود الاقتصادي والعمل على حفز الاقتصاد.

**التوصيات:**

1- تحفيز الاقتصاد والتوظيف.

2- الالتزام بممارسات السلامة والصحة في مكان العمل بوصفها أمراً حاسماً في معالجة البعد الإنساني للأزمة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل التغطية الصحية الشاملة ودعم الدخل للأشخاص الأكثر تضررا.

3- يجب أن تشمل تلك التدابير العاملين في الاقتصاد غير الرسمي وفي الوظائف متدنية الأجر، وألا تستثنى الشباب وكبار السن والمهاجرين، وأن تولي اهتماما خاصا بالنساء.

4- تقديم مساعدات نقدية، حصص مالية للأطفال، وجبات غذائية صحية في المدارس، مبادرات إغاثية مثل المأوى والغذاء.

5- تقديم المساعدات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

6- التضامن والدعم الدولي، وخاصة إزاء المجتمعات الأضعف لاسيما في الدول النامية.

7- تطوير استراتيجيات مستدامة وطويلة الأمد للتصدق للتحديات التي تواجه قطاعي الصحة والأغذية الزراعية، وإعادة التفكير في مستقبل البيئة والتصدي لتغير المناخ، والتدهور البيئي عندها فقط يمكننا حماية الصحة وسبل العيش والأمن الغذائي والتغذية لجميع الناس.

8- على الحكومات والعمال وأرباب العمل الموافقة على خطة إنعاش اقتصادي مستدام للحد من أوجه عدم المساواة التي كشفت عنها الجائحة.

9- إيقاف حالة التدهور الاقتصادي تتطلب الاحتواء الكامل للجائحة وإيقاف تفشي الوباء.

10- الاستجابة للتحذيرات ويشمل ذلك وضع ضمانات افضل لمواجهة الاثار الخطيرة التي تسببها الأوبئة.

11- الخيارات التفصيلية، حيث أن هناك بعض التدابير التي يجب اتخاذها للحد من مخاطر معينة، حتى لو كانت ستؤثر على جوانب أخرى من الحياة.

12- الاهتمام بالتكنولوجيا ومنها الذكاء الاصطناعي والتي يمكن استخدامها في تقييم مخاطر الأوبئة والتأهب لمواجهتها وتحديد سبل المواجهة.

13- الاستثمار المرن في المجالات الصحية، حيث ألحقت جائحة كورونا أضرار بكفاءة الرعاية الصحية وهو ما يستوجب توجيه دفة الاستثمار الى المجالات الصحية.

14- التركيز على أكثر طرق المواجهة، حيث أثبتت القيود المبكرة المفروضة على السفر الجوي فاعليتها في مكافحة فيروس كورونا المستجد. ويمكن إنشاء صندوق طوارئ عالمي لمعالجة تكلفة هذه التدابير.

(ISSN: 2356 - 9492)

- تعزيز الروابط بين العلم ودوائر صنع السياسات، حيث حققت حكومات البلدان التي تتوافر فيها المعلومات العلمية والمشورة المتعلقة بالسياسات القائمة على الهلم نجاحاً أكبر في مكافحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19.

15- تحسين وسائل التواصل حيث كان التواصل وتبادل المعلومات حول كوفيد19 بطيئا أو ناقصا في عدد من البلدان، وهو ما يستوجب إنشاء وحدات معلومات واتصالات وطنية ودولية بهدف مواجهة المخاطر.

16- ضرورة استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتخفيف حدة أزمة جائحة كورونا، وإيجاد حل يتناسب مع أزمة القرن الحادي والعشرين. فالذكاء الاصطناعي يساعد في اتخاذ قرارات تساعد في حل الأزمة، حيث يمكنه ان يساعد في الكشف عن الإشارات المبكرة للأعراض التي قد تشير الى وباء جديد محتمل، كما يساعد على التنبؤ بالوباء التالي (الأنواع الجديدة من الفيروسات)، كما يستخدم في التشخيص والتجارب العلمية والتصنيع لضمان أمان وفعالية الادوية واللقاحات المضادة للفيروسات.

## المراجع

**المراجع العربية:**


- أحمد بن محمد بن على الفيومي– المصباح المنير في غريب الشرح الكبير – المكتبة العلمية– بيروت– ص373 وما بعدها.
- اخبار الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى حول التعاون بين دول الجنوب، https://news.un.org
- أسباب الانهيار الإيطالي أمام "كورونا"، https://alqabas.com/article/5763060 تم الاطلاع في 2020/11/27.
- انكماش اقتصاد كندا 8.2% مع ضربة كورونا https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy تم الاطلاع في 2020/11/27.
- بن زيان، مليكة، وسيلة، زيتوني، نسيبة، (سبتمبر 2020)، العزلة الاجتماعية بسبب جائحة كورونا كوفيد–19 وانعكاساتها على الصحة النفسية والجسدية للفرد، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3 (5)، ص253– 255.
- البنك الدولي– الدليل العربي – حقوق الانسان والتنمية (وصلة مكسورة) نسخة محفوظة 23 سبتمبر 2015 على موقع واي باك مشين. تم الاطلاع في 2020/11/2
- التجارة الإلكترونية تنقذ أسواق التجزئة العالمية والمستهلكين من قبضة كورونا، متاح على الموقع الالكتروني www.independentarabia.com تم الاطلاع 2020/11/7.
- ترامب يبحث إجراءات لحل أزمة كورونا الاقتصادية https://www.alhurra.com/ تم الاطلاع في 2020/11/2.
- تقارير متاحة على الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية.
- حسن العبسى وكورنا.. هل نهاية العولمة الاقتصادية ونهاية ثنائية شمال جنوب، وثنائية المركزية الغربية/ العالم، أنفاس بريس، بتاريخ 28 يونيو 2020، متوفر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/33/534G
- حلمى همامي: أي اتحاد أوروبي بعد كورونا؟، صحيفة العرب تاريخ 26 مارس، متوفر على الرابط التالي https://bit.ly/39s4s2b

(ISSN: 2356 - 9492)


- السعيدي جميلة، أثر جائحة كورونا على القطاع السياحي بشفشاون: الواقع والرهانات، مقال منشور على الموقع الالكتروني http://alittihad.info أثر جائحة كورونا على القطاع السياحي–بش/ بتاريخ 2020/07/01.
- سليمان محمد الطماوى – الأسس العامة للعقود الادارية – مطبعة جامعة عين شمس – الطبعة الخامسة – 1990 – ص187.
- شادي عاكوم–برلين، خيارات ألمانيا لمواجهة تداعيات كورونا على الاقتصاد، https://www.alaraby.co.uk تم الاطلاع في 2020/11/2.
- عامر العورتاني، الأمن الاجتماعي الأهم في معادلة الجودة الاجتماعية تاريخ التصفح 2020/11/27 الساعة 23. 184
- عبدالرازق أحمد السنهورى– الوسيط في شرح القانون المدني. ص280– ص288.
- عبدالسلام الترماتينى – نظرية الظروف الطارئة – دار الفكر – بيروت – ص 48 وما بعدها.
- على الدين هلال – السياسة المقارنة من السلوكية الى العولمة – جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – 2015 – ص 90 وما بعدها.
- غنيم أحمد فاروق (يوليو 2020)، كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سابق، ص227.
- فيروس كورونا: أمازون وفيسبوك وآبل حققوا مليارات بفضل الجائحة، https://www.bbc.com تم الاطلاع في 2020/11/10.
- كايتريكل، الوحدة رقم 27 البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، صفحة 524.
- لندن– الخليج أونلاين. 8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي، https://alkhaleejonline.net تم الاطلاع في 2020/11/10.
- المادة 6 من اتفاقية الجات الدولية 1994.
- المادة 1/79 من اتفاقية الأمم المتحدة.
- محمد على، الاقتصاد العالمي بعد كورونا. مؤشرات انكماش وتفاؤل https://al-ain.com تم الاطلاع في 2020/10/27.
- محمد كاظم المعني: جائحة كورونا وأزمة الظم العالمي الجديد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 11 أبريل 2020، متوفر عبر الرابط التالي https://bit.ly/33e0Y2g
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأزمة كورونا – الاقتصاد غير الرسمي، 7 أبريل 2020، ص42 وما بعدها.

- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد المصري، الكتاب الخامس عشر، الجزء الأول، أبريل 2020.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد، السنة (1)، عدد خاص، 11 مارس 2020، ص8 ، ص 11 ، ص20 ، ص61 ، ص65
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، السنة (1)، 2020، ص، 3ص20 ، ص28 ، ص73- 76 ، ص80- 86 ، ص105
- المصارف الصينية تدعم المشروعات الصغيرة لمواجهة كورونا / https://www.alittideae/atidcle تم الاطلاع في 2020/11/2
- مصطفى بخوتى – انعكاسات ازمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية – 2020 – ص 83، 84 وما بعدها.
- منصور أبو كريم: هل يشهد العالم الدولي تحولاً بعد انحصار كورونا، مدونات من الجزيرة، بتاريخ 19 أبريل 2020،متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2ZpciHM
- منصور نصر عبدالحميد – نظرية الظروف الطارئة وأثرها على الالتزام العقدي – رسالة دكتوراه في كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر – 1405هـ – 1985م. ص78
- منظمة السياحة العالمية، الحرص على فرص العمل ودعم الاقتصاد بواسطة السفر والسياحة، دعوة لنعمل من أجل تخفيف وطأة كوفيد-19 الاجتماعية والاقتصادية وتسريع الانتعاش، 13/ مارس/ 2020.
- مواجهة كورونا، https://www.alarabiya.net تم الاطلاع في 2020/11/27.
- نبيل ابراهيم سعد – النظرية العامة للالتزام – دار المعرفة الجامعية –الاسكندرية 2004 – ص180.
- وضاح خنفر: النظام الدولي في عصر كورونا. عربي بوست، مارس 2020، متوفر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2WSRqrO

**المراجع الأجنبية:**

- **المراجع الأنجليزية:**

(ISSN: 2356 - 9492)


- Abdul Rasool Syed: the coronavirus and china – U.S Relations. Global Village space, Mars 2020, available on the website: https://bit.ly/2JLNy4/
- Bloomberg- Are you a robot?2020/10/28 www.bloomberg.com.
- George friedman: Power and the rise and fall of Nations, Geopolitical Futures, May 2020, available on the website: https://bit.ly/3daiZm4/
- International Bank for Reconstruction and development articles of agreement (as amended effective 16 February 1989), Article IV, section 10 1998), 4.: World Bank. Development and Human Rights: The role of the world Bank. (Washington, D.C)
- John Allen, How the world will look after the coronavirus pandemic, foreign policy, 20 at: https://bit.ly/2Y71HBj
- Joseph S. Nye jr: No. the coronavirus will Not change the Global Order, Foreign Policy, April 2020, available on the website: https://bit.ly/3eEPDx1/
- Kishore Mahbubani. The world after covid-19. The Economist, 20 April 2020 Accessible at: https://www.economist.com/open-future/2020/04/20/by-invitation-kishore-Mahbubanitfsre=scn/tb/te/bl/ed/theworldaftercovid19buinvitationkishoremahbubaniopenfuture.
- Mark Minevich: can china use coronavirus to pave the way to a new world order The Hall, April 2, 2020, Accessible via the tollowing link: https://bit.ly/3b4Nngv
- More: Javi Lopez the coronavirus. A Geopolitical earthquake, European Council on foreign Relations, Avril 2, 2020, accessible via the following link: https://bit.ly/2xpR9Cy
- NicuPopescu: How the coronavirus threatens a geopolitical Europe, Global Village space, March 30, 2020, accessible via the following link: https://bit.ly/2JLNy4a.
- Orbaek, Peter (24-01-1995) "can you trust your data?". Brics Report Series. 2 (24) doi: 10.7146/brics.v2i24.19926. ISSN 1601-5355.
- PolITICO. (November 2020). How to minimize the impact of the coronavirus on the economy, POLITICO, Retrieved from: https://www.politico.eu/article/how-to-minimize-the-impact-of-the-coronavirus-on-the-economy/
- Public Health Leadership, Multi Agency Capability: Guiding Principles for Effective Management of COVID-19 at a local level. (June 2020). Association of Directors of public Health, p. 13-14.

- Teresa CORATELLA: Covid-19 And Europe: Looking for A Geopolitical Megaphone, within collective book the world after COVID-19: Cooperation on competition, center for Strategic Research & Antalya Diplomacy forum. Republic of turkey ministry of foreign Affairs, June 2020, P: 33-37. Accessible via the following link: https://bit.ly/3gBPdaD.
- World Health Organization, Regional Office for the Western pacific. (2020). Calibrating long-term non-pharmaceutical interventions for COVID-19: Principles and Facilitation tools, Manila: WHO Regional Office for the Western pacific, P. 2-3.
- World Health organization. (2020). About COVID-19, Retrieved from: http://www.emro.who.mt/health-topics/corona-virus/about-covid-19.html , COVID-19 and vascular disease. (August 2020). EBioMedicine, Retrieved from: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7438984/
- World Health organization. (October 2020). Coronavirus disease (COVID-19), Retrieved from: https://www.who.int/emergrncies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/q-a-coronaviruses

- **المراجع الفرنسية:**

- Securite et promotion de la securite: Aspetsconceptuels et operationnels, Canada, 1998, p. 80.

(ISSN: 2356 - 9492)

## الفهرس


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| ملخص عربي | 2 |
| Abstract | 3 |
| مقدمة: | 4 |
| الفصل الأول: ماهية جائحة كورونا والآثار القانونية المترتبة عليها. | 6 |
| المبحث الأول: ماهية جائحة كورونا. | 7 |
| المبحث الثاني: الآثار القانونية المترتبة على جائحة كورونا. | 12 |
| الفصل الثاني: آثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية. | 23 |
| المبحث الأول: انعكاسات جائحة كورونا على مستقبل العلاقات الدولية. | 26 |
| المبحث الثاني: تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية. | 33 |
| الفصل الثالث: سبل مواجهة أزمة كورونا وفقاً للقانون الدولي. | 43 |
| الخاتمة والتوصيات. | 54 |
| المراجع | 58 |
| الفهرس | 63 |